



كلمة في البداية

اختبار الهبة الشعبية

بقلم: أنطوان شلحت

يعتقد رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن أن «إسرائيل بنسختها العلمانية والتقدمية عموماً انتهت... وأنه منذ الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٥، تسارع زخم عدد من النزعات والاتجاهات البيئية تسارعاً دراماتيكيًا، وإذا ما استمرت فسوف تغير طبيعة البلد في وقت قريب إلى حد يتعذر معه التعرف عليه».

وأعرب بن عن اعتقاده هذا في سياق مقالة مطولة ظهرت في شهر حزيران الفائت في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية تحت العنوان «نهاية إسرائيل القديمة... كيف غير نتجياها وجه الشعب».

وبراي بن، التحول الذي حدث إلى الآن عميق ومثير وملفت، إذ إن قادة إسرائيل الحاليين بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو- الذي يشير إلى أنه تغير بعد تلك الانتخابات من محافظ يتجنب المخاطرة إلى يميني متطرف- يرون الديمقراطية مرادفة لحكم الأغلبية المتحيز من الرقابة، ولا يطبقون صبرا على الكوابح والضوابط والقيود مثل المراجعة القضائية أو «حماية الأقليات»، نظراً إلى أن إسرائيل، بالنسبة إليهم، دولة يهودية أولاً وديمقراطية ثانياً، ويجب ألا يتمتع بالحقوق الكاملة سوى اليهود، بينما يجب التعامل مع الأغيار (القوقيم) بحذر والنظر إليهم بعين الشك، وعلى الرغم من تطرف هذا الاعتقاد وغلوه إلا إنه واسع الانتشار الآن، حيث وجد استطلاع للرأي نشره «معهد بيو» في آذار (٢٠١٦) أن ٧٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون مبدأ «المعاملة التفضيلية» لليهود، وهو تعبير مغلف بغلالة رقيقة عن التمييز العنصري والديني ضد الآخر غير اليهودي.

كما أنه في هذه الأثناء، لم يعد حل الدولتين المصراع مع الفلسطينيين مطروخاً على الطاولة، وتعمل إسرائيل بكثبات على تأييد احتلالها للقدس الشرقية والضفة الغربية. وبالمرآة تتعرض جماعات حقوق الإنسان والمعارضة التي تتجرب على انتقاد الاحتلال وفجح انتهاكاته إلى الإذاعة من جانب المسؤولين، كما سعت الحكومة إلى إصدار قوانين جديدة تقيد أنشطتها، وتدهورت العلاقات العربية- اليهودية إلى الدرك الأسفل، بينما يتفكك المجتمع اليهودي أكثر فأكثر إلى قبائله التكوينية.

ويمضي الكاتب فيقول إن انتفاضة الأفراد المنعزلين- كما أسمت إسرائيل الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية- كانت بمثابة أصعب اختبار للحكومة الراهنة حتى الآن. فقد ادعى نتنياهو على السدوم أنه صلب شديد المراس في التصدي لـ«الإرهاب» واتهم خصومه بالضعف واللين، لكن يبدو أنه، مع كبار مساعديه، عاجزون عن العثور على مفتاح الحل للهبة. وبدلاً من وقف زيف الدم، ضاعفوا هجومهم على الذين يعتبرونهم أعداء الداخل، كجماعات حقوق الإنسان، والسياسيين العرب، وسارت على النهج نفسه أحزاب اليسار- الوسط، التي خشيت من أن تبدو لاوطنية. ففي نيسان الفائت، حث رئيس تحالف «المسكّر الصهيوني» زعيم المعارضة البرلمانية إسحاق هيرتسوغ حزب العمل على «التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا من محبي العرب دوماً». بينما طالب يائير لبيد، رئيس حزب «يش عتيدي» («يوجد مستقبل») المعارض - حزب آخر ينتمي إلى الوسط- الجيش والشرطة بتخفيف القيود على قواعد الاشتباك و«إطلاق النار لقتل كل من يحمل سكيناً أو أي أداة جراحة حتى مفك البراغي».

وإجمالاً يشدّد الكاتب على أن نتنياهو لا ينعّد منيعاً يتعذر إسقاطه، لكنه في الوقت عينه يؤكد أنه بغض النظر عن سيفوز في الانتخابات العامة المقبلة، يبدو من المرجح أن بعضاً من التغييرات العميقة التي حدثت سوف يتجزأ ويترسخ ويذوم، ومنذ الآن أصبح البلد أقل تسامحاً وانفتاحاً على الحوار مقارنة بحاله سابقاً. وتراجع معسكر السلام وانحسر تأثيره، ولم يعد يتحدى الاحتلال فعلاً سوى قلة قليلة من النشطاء. أما العلاقات العربية- اليهودية فقد ساعات إلى أبعد حد. فضلاً عن ذلك كله، عزز تراجع الدور الأميركي الإحساس السائد لدى كثير من الإسرائيليين بإمكان الاعتماد على الذات وعدم الحاجة إلى السعي لإرضاء واشنطن.

في ظل هذا كله، ومن دون أن يعني ذلك تماشياً بالمطلق مع ما يقوله بن، يطرخ السؤال حول وجهة إسرائيل فيما يتعلق بمستقبل الصراع مع الفلسطينيين؟.

يكن جانب مهم من هذا السؤال في «مذكرة» جديدة كتبها أحد أقطاب اليمين الإسرائيلي الحاكم، وتطالعون ترجمة حرفية لنصها الكامل على ص ٥ من هذا العدد.

وبربط ما تقوله هذه «المذكرة» مع ما صرح به نتنياهو وما كتبه مساعده القربون، يمكن تحديد الموقف الإسرائيلي من تسوية القضية الفلسطينية على النحو التالي:

«لا يلوح في الأفق الآن أي إمكان للتوصل إلى اتفاق... مع ذلك مثل هذا الاتفاق ضروري لكونه يتيح لإسرائيل تطوير علاقاتها مع بعض دول الجوار في المنطقة، ويجب أن تكون الإجراءات والوسائل الأمنية المعتمدة كجزء من الاتفاق على أعلى مستوى من الصرامة والحرص». وبجانب هذا يصر اليمين الإسرائيلي على أن معادلة «الأرض مقابل السلام» كانت مجرد وهم، وهي ليست لب الصراع، وإنما لبه «وجود دولة يهودية في الحيز الذي يعتبره الفلسطينيون وطنهم».

ولعل الأبعد مدى من ذلك يتمثل بالاعتقاد أن «الوضع القائم» في ظل الاحتلال وتغول الاستيطان يمكن أن يكون دائماً وأن يصمد.

بطبيعة الحال فإن هذا الاعتقاد الأخير غير مرتبط فقط بإسرائيل ويمينها ووسطها ويسارها، كما أثبتت أحداث الأيام الأخيرة.

٢٥ عضواً من كتلة الليكود البرلمانية يعلنون تجندهم لإصدار قانون لشرعنة بؤر استيطانية غير قانونية!

* «هآرتس»: قانون كهذا يدق مسماراً آخر في نعش احترام القانون الدولي*



الليكود: توجه نحو "تبييض" مستوطنة أمونه.

التي تبنت قرار محكمة العدل العليا وكذلك في الحكومة التي يعلن اليوم جزء من أعضائها رفضهم الانصياع للقانون. وعلى الرغم من المرونة التي أبدتها محكمة العدل العليا وتنازلاتها عبر السنوات في كل ما يتعلق بقضية عمونه، فإننا ننتظر كما نأمل، ألا تسمح الحكومة هذه المرة أيضاً بصور قانون يجعل عمونه شرعية. إذا أرادت دولة إسرائيل المحافظة على صورتها كدولة قانون يجب تفكيك عمونه، ويجب إزالة قانون شرعتها عن جدول الأعمال».

منية حالياً، إن أغلبية المنازل مشيدة على أراضٍ خاصة. وجميع القوانين التي تطبق على عمونه تطبق على أي مكان آخر. لا يمكن تطبيق الأحكام ضد إسرائيليين وعندما يأتي دور تطبيقها ضد البعض الآخر الكلي يهون دفاعاً عنهم. هناك قانون واحد يطبق على اليهود وعلى الفلسطينيين في سوسيا كما في إي ١ (المنطقة الواقعة بين القدس ومعاليه أدوميم)». وختمت الصحيفة: تنبغي الإشارة إلى أن الوزير ليبرمان عضو في الحكومة

أعرب عضو الكنيست بيني بيغن من الليكود عن تحفظه الشديد من نوايا جهات في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي ترمي إلى إضفاء الشرعية على بؤر استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية ومن بينها بؤرة عمونه. ووصف بيغن تلك النوايا بأنها عملية سلب أراضٍ تنفذ بواسطة إجراءات تشريعية.

وكان ٢٥ عضواً من كتلة الليكود البرلمانية بينهم وزراء ونواب وزراء وأعضاء كنيست، أصدروا أول من أمس (الأحد) بياناً يعلنون فيه تجندهم من أجل إصدار قانون لشرعنة بؤر استيطانية غير قانونية.

وقالت صحيفة «هآرتس» في افتتاحية أنشأتها أمس. إن هذا البيان يجب أن يثير الاستياء الشديد.

وأضافت: يهدف القانون إلى شرعنة انتهاكات ارتكبتها مجرمون سطوا على أراضٍ فلسطينية خاصة وبنوا عليها منازل، مثل عمونه، وعوفرا، ونتيف هأقوت وأماكن أخرى، مستخفين بأحكام محكمة العدل العليا التي تطالب بإخلاء عمونه حتى نهاية السنة. وهذا يفتح المجال أمام انتهاكات أخرى ويدق مسماراً آخر في نعش احترام القانون الدولي، ويحول القانون في دولة إسرائيل إلى مجرد توصية لا غير.

ومن أجل ترسيخ هذه المبادرة التشريعية يتمسك كبار المسؤولين في الليكود بتجاهل حكومات إسرائيل التاريخي لما يجري، وعدم جراتها على كبح البناء غير الشرعي والهجمي المستمر منذ عشرات السنوات.

وأضافت الصحيفة: يعتبر كبار المسؤولين في الليكود تقويض أحكام محكمة العدل العليا عملاً يهدف إلى «منع وقوع ظلم أخلاقي، وإنساني، واجتماعي». وهم بذلك يحددون موقفهم ليس فقط من إخلاء المستوطنات، بل أيضاً من تطبيق القانون وأحكام المحاكم على كل مستوى وموقع داخل الخط الأخضر وخارجه. وهم يسعون إلى منح «الأخلاق» الاستيطانية الإجرامية مكانة قانونية تلزم جميع مواطني دولة إسرائيل. لكن المسألة المطروحة هنا للنقاش ليست النظرة الأخلاقية الإنسانية لليكود، بل سلطة القانون بحد ذاته. وفي هذا السياق من المهم بصورة خاصة ما قاله وزير الدفاع أفيفدور ليبرمان: «هناك حكم نهائي، لذا لا مجال لأن تبقى عمونه كما هي

محامون وحقوقيون في الداخل يستنكرون اعتقال زملائهم ضمن حملة ملاحقة نشطاء حزب التجمع!

التحذير من مغبة اتساع فجوة عدم ثقة المواطن العربي بالجهاز القضائي الإسرائيلي

لدى حزب التجمع ومن حوله من أجل تسهيل عمل الشرطة التي بات واضحاً أن الأدلة التي بين يديها ما زالت غير كافية لإثبات أي من الشبهات. وأضافت بكر: الجميع يعلم أن الحديث عن تحقيقات جارية منذ أشهر عديدة ولا مجال اليوم لتبرير الاعتقال بادعاء «التشويش على مجريات التحقيق» لأن التحقيق لم يبدأ مع الاعتقال. والمحامون لا تربطهم بالتجمع علاقة حزبية فقط بل مهنية والشبهات المنسوبة لهم، إن ثبتت، فإن الحديث عن مخالفات مهنية لا شأن للشرطة بها وليتركوا لثقابة المحاميين ممارسة دورها. للأسف هذا النوع من الاعتقالات يشوّش عملنا كمحامين ويخلق آنية رقابية ذاتية سيئة تعيق عملنا وتضر بموكلبنا.

واختتم البيان المحامي خالد دغش قائلاً: من الواضح أن هدف الشرطة هو ترهيب المحاميين العرب وتقليص مساحة العمل السياسي لهم، علماً أنها هاشمية بطبيعة الحال. وقد نجحت الشرطة كما انعكس بطلب الزلاء المحامين فرض أمر منع نشر على أسمائهم وكأنهم أقدموا على عمل معيب علماً أننا نعي أن هذا الاعتقال هو سياسي ودوافعه سياسية.

وأضاف دغش: نحن نرى أن اعتقال الزلاء المحاميين عوضاً عن التحقيق العادي معهم مس خطير بحريتهم وعملهم وسمعتهم، خاصة أمام القضاة في المحاكم

وشمل البيان تصريحات لحقوقيين ومحامين في هذا السياق، حيث قال النائب المحامي أسامة السعدي من القائمة المشتركة: نرفض وندين الاعتقالات السياسية لقيادة حزب التجمع وخاصة الزلاء المحامين، ونعتبرها استمرازا للملاحقة السياسية وتجرير العمل السياسي.

بدوره استنكر النائب الحقوقي د. يوسف جبارين اعتقال وقال في البيان: نستنكر حملة الاعتقالات البوليسية الترهيبية ضد قيادات ونشطاء في حزب التجمع. إننا نرى في تصرف الشرطة بأنه تعسفي وغير قانوني، فحتى الذرائع المموجة التي تطلقها الشرطة في بياناتها ضد المعتقلين لا يمكن أن تبرر المداهمات البوليسية وتضخيم الموضوع ميدانياً واعلامياً. بما في ذلك ضد المحامين. ولا شك في أن ممارسات الشرطة والأجهزة التي تدعي تنفيذ القانون تندرج ضمن مسلسل التحريض على الأقلية العربية والناشطين السياسيين بين ظهرانيها. في محاولة أخرى لهذه الحكومة الجينية المتطرفة لنزع الشرعية عن العمل السياسي، وردنا يجب أن يكون بالمزيد من الوحدة الوطنية والعمل المشترك وتغليب المصلحة الجماعية، من أجل حماية حاضر ومستقبل شعبنا. اما المحامية عيبير بكر فقالت معلقة على الاعتقالات في البيان: لا يوجد أي تبرير لمثل هذه الحملة المحقيرة من الاعتقالات سوى ادخال الرهبة والارتباك

في أعقاب حملة الاعتقالات التعسفية أول من أمس الأحد لنشطاء وقياديين في حزب التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، والتي طالت أيضاً عدداً من المحامين العرب، عمم «المحامون والمحاميات العرب- قائمة نزاهة المهنة وحقوق الإنسان في نقابة المحامين، بياناً على وسائل الإعلام استنكروا من خلاله اعتقال زملائهم المحامين وعددهم خمسة، مؤكدين أن هذا الاعتقال مستهجن ومرفوض ويصعب في خاتمة الترهيب وتحديد سقف العمل السياسي، للجماهير العربية عامة وللمحامين العرب خاصة. وجاء في البيان: ندين صورة الاعتقال المستفزة والفظلة والتحويل الإعلامي الذي رافقه علماً أنه كان بالإمكان استدعائهم للمثول للتحقيق وفق المتبع، عوضاً عن اعتقالهم من بيوتهم في ساعات الليل، الأمر الذي يوضح أن النوايا التي حركت الموضوع لم تكن مهنية إنما محاولة لتجريم العمل السياسي، والمس بالخيز الديمقراطي، الضيق أصلاً، عند الحديث عن حريات المجتمع العربي. وقال البيان: نحن نحذّر من أن هذا التصرف قد يجر إلى اتساع فجوة عدم ثقة المواطن العربي بالجهاز القضائي الإسرائيلي، الأمر الذي لمسانة مؤخرًا من خلال عملنا القانوني، وندعو إلى إطلاق سراح الزلاء المحامين واستكمال التحقيقات معهم وفق المتبع من دون وصمهم بالمجرمين!

المطالبة بتعريف منظمة "لهافا" العنصرية كمنظمة إجرامية!

نشطاء المنظمة ينظمون جولات عنصرية في القدس يستغلونها لتنفيذ اعتداءات على مواطنين عرب! (طلع ص ٢)

في أعقاب حملة التحريض المستمرة التي يقوم بها نشطاء منظمة «لهافا» المتطرفة ضد العرب، أبرق كل من «المركز الإصلاحي للدين والدولة» و«الائتلاف لمناهضة العنصرية»، مؤخرًا، برسالتين مستعجلتين منفصلتين إلى المستشار القانوني للحكومة والمدعي العالم للدولة ونائب المدعي العام للشؤون الخاصة والثائد للشرطة، وطلبا من خلال الرسالة الأولى بتعريف منظمة «لهافا» بأنها منظمة إجرامية وبالتالي التعامل معها على هذا الأساس، وفي الرسالة الثانية طلبوا الهيئات المعنية بإصدار أمر واضح للشرطة بتنفيذ اعتقالات في صفوف نشطاء «لهافا» بسبب الهتافات التي يطلقونها في مظاهراتهم الأسبوعية علماً أن الشرطة لا تعتقل إلا في حال قيام المظاهر بالهتاف «الموت للعرب».

وأوضح المحامي أوري بينيف أن منظمة «لهافا» تستوفي شروط التعريف بمنظمة إجرامية وفق قانون «مكافحة منظمات إجرامية» (٢٠٠٣) والذي عرّف منظمة على أنها إجرامية في حال انضمت إليها عدد من الأشخاص، بصورة منظمة أو عشوائية، بهدف القيام بعدد من العمليات المخالفة لقوانين إسرائيل. وفي توضيح للمحامي نضال عثمان، مدير «الائتلاف لمناهضة العنصرية»، أكد أن التوجهات السابقة تنضم إلى سلسلة من التوجهات في السابق أملاً في ردع «لهافا» عما تقوم به من اعتداء على المواطنين العرب عامة. وقال عثمان إن «لهافا» لا تنتشط في القدس فقط، إنما أيضاً في صفد وفي النقب، وقد لمسنا دخولها إلى عدد من البلدات الكبيرة ذات الطابع الليبرالي العلماني، مما يستوجب العمل بكثافة لردعها نظراً لأنها لا تكتفي ببث سمومها التحريضية إنما تنشط على تشجيع الشباب للانضمام إليها، وهذا مؤشر خطير ندعو الشرطة إلى التعامل معه بجدية كبيرة. وحذّر عثمان الشرطة من التقاعس في التعامل مع الملف الأمر الذي قد يبدو وكأنه شرعة لأعمال هذه المنظمة العدائية والهجمية.

في ظل التطورات الأخيرة اجتماعيًا، اقتصاديًا، وسياسيًا:

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مдар" و المركز العربي للحريات الإعلامية التنمية والبحوث "إعلام"، يدعوكم لحضور ندوة حول:

المكانة الإستراتيجية للمجتمع الفلسطيني في الداخل

الحاجة للتفكير من جديد

- يتحدث فيها كل من:
- د. حسان زملط، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الإستراتيجية
 - د. مرام مصاروة عميدة قسم التربية في أكاديمية القاسمي
 - د. خالد فوراني، محاضر وباحث متخصص في علم الإجتماع
 - النائب د. بسام الصالحي أمين عام حزب الشعب
 - تدير الندوة: هنية غانم، مديرة مركز "مدار"
 - يعقب على الندوة: بروفيسور أمل جمال، مدير مركز "إعلام"

وذلك يوم الثلاثاء 20.9.16 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر مركز "مدار" رام الله - الماصيون - بجانب وزارة التخطيط - عمارة ابن خلدون (ط 2).

«مسيرات الكراهية» في القدس:

نشطاء منظمة «لهافا» ينظمون جولات عنصرية في القدس يستغلونها لتنفيذ اعتداءات على مواطنين عرب!

يشن أعضاء وانصار منظمة «لهافا» (الاسم اختصار بالعبرية لـ: «المنع الاختلاط في البلاد المقدسة») الدينية اليمينية المتطرفة اعتداءات متكررة على مواطنين فلسطينيين مقدسيين وأخرين، في منطقة محددة تقريبا من مدينة القدس، دون أي خوف ودونما رادع، إذ تم حتى الآن إغلاق الأغلبية الساحقة من الملفات ضد المعتدين من أعضاء هذه المنظمة بـبريعة «عدم توفر الأدلة».

ويبين التقرير الذي نشرته صحيفة «يديעות أحرונوت»، في عددها أمس الإثنين (١٩ أيلول)، أن هذه المنظمة تتبع أسلوبا متكررا من النشاط الاستفزازي الذي يقوم أعضاؤها خلاله بارتكاب اعتداءات عنصرية على مواطنين عرب، لا تحتاج إلى أي مبرر ولا إلى أية دعاوى وأهبة..لأن ما يحركها ليس إلا الدوافع العنصرية الانتقامية. وتصف الصحيفة كيف تجري ما تسميه «مسيرة الكراهية» في ساعات المساء من كل يوم خميس في مركز مدينة القدس. فعشرات من أعضاء هذه المنظمة العنصرية المتطرفة وانصارها يتجمعون في «ميدان صهيون» (بين شارع «ياها» شارع «بن يهودا»، وشارع «محتسيلات» وحي «تحات شفعا») حيث يقيمون كشكا ارتجاليا يزورون من خلاله منشورات ضد «الاختلاط» بين شابات يهوديات وشبان عرب، ثم مع تقدم المساء يخرجون في «مسيرة مثني على الأقدام» وهم يرتدون قمصان الحركة (باللون الأسود وعليها شعار المنظمة باللون الأصفر)، ينطلقون من «ميدان صهيون» ويتجولون في شوارع المدينة وهم يرددون شعارات تحريضية عنصرية وشتائم بذنية ضد العرب، منها: «محمد مات» و«صق كهانا» وغالبا ما تنتهي هذه «المسيرات» باعتداءات، كلامية وجسدية، على شبان فلسطينيين من سكان القدس الشرقية أو على شبان عرب من سكان مناطق أخرى.

وتؤكد الصحيفة أن أكثر من ٢٠ حالة اعتداء جسدي سجلت وثُقت في المنطقة خلال السنتين الأخيرتين، لكن «سلطات فرض القانون تجد صعوبة في وضع حد لها»!

إحدى الحالات التي ترصدھا مرسلّة الصحيفة مُفضةً للتقرير، ياعيل بريدسون، هي التالية: الخميس ليلاً في مركز القدس الساعة تقترب من منتصف الليل، فتبان اثنان يجلسان يحتميان الجعة في أحد الأزقة، ليس بعيدا عن ميدان صهيون فجأة، يتقدم منهما عدد من الفتية الأخريين المازرين من المكان ويسألونهما عما يفعلان. تحقيق قصير، وقبل أن يتّما الجواب، يصدر الحكم: للجمعة تبنّي بان الفتيتن عريان، فيدهال أعضاء المجموعة عليهما بالشتائم. يخلع أحدهما في الفرار من المكان بسرعة، بينما يتم إلقاء القبض على الآخر فينال نصيبه من اللكمات والركلات مصحوبة بالشتائم: «عربي قدر، أغرب عن مدينتنا أيها الزبالة!» هكذا يقولون له. مدينتهم.

بعد بضع دقائق، ينجح الفتى الآخر في الفرار أيضا، بينما تحتفل المجموعة بما فعلت وتواصل المسير. يبحث أعضاؤها عن ضحية أخرى وهم يرضعون «كلسا» آخر على الحزام، الفتيان اللذان هربا لن يعودا، كما يبدو، إلى التسلي ثانية في مركز المدينة ثانية، «في المنطقة الخاضعة لنشطاء منظمة لهافا»، والانشاء، من جانبهم، مجموعة من الكهانيين (أتباع الحاخام مئير كهانا، مؤسس حركة «كاخ» العنصرية المتطرفة) ومن الشباب الحريدي الهامشي وأعضاء «لا فاميليا» (منظمة مشجعي فريق «بيتار القدس» بكرة القدم)، يستطيعون تسجيل انتصار آخر لهم.

التهمة: تحدّث بالعربية!

في حالة أخرى يعرضها تقرير الصحيفة: طومي حسون ينهي عمله في فندق «جيزوراليم غولد»، إلى جانب محطة الباصات المركزية في القدس، في الحادية عشرة ليلا. يخطو نحو محطة الباص ويتحدّث مع صديق له من القدس الشرقيّة باللغّة العربية، بينما كانا يسيران بجانب مجموعة تعد عشرة شبان يهودا. ما أن سمع هؤلاء شخصا يتحدث العربية حتى رموه بعلبة مشروب. تجاهل حسون الأمر، لكنهم عادوا بعد دقائق وهاجموه فانهالوا عليه بالضرب بالأيدي وبالفتانِي الزجاجية الفارغة. لم تشفع له حقيقة كونه شابا درزيا أدى الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، في مقر رئاسة الدولة. لقد سمعوه يتحدث بالعربية.

كان هذا كافيًا.

في النهاية، استطاع حسون الفرار والوصول إلى المحطة المركزية، حيث تلقى إسعافا أوليا وتم نقله إلى المستشفى لاحقا وهو يعاني من كدمات وجروح عديدة. في هذه الحالة، كان صاحب كسكك مجاور قد استدعى الشرطة وقت وقوع الاعتداء، وقامت هذه باعتقال عدد من المشبوهين وأوصت بتقديمهم إلى المحكمة. ولكن، على الرغم من اعتراف التأمين القومي، بأن حسون هو «مصاب في عملية عدائية»، إلا أن النيابة العامة في لواء القدس أعلنت الأسبوع الماضي -بعد سنة ونصف السنة من وقوع الاعتداء- أن الملف ضد الشبان المعتدين قد أغلق لعدم كفاية الأدلة! «لم يكن هذا هو الاعتداء الأول، ولا الأخير

للأسف الشديد»، تقول الصحيفة، لكنه أثار أصداء أكبر «لأن حسون ليس فلسطينيا، بل درزي!» وتضيف أن عددا كبيرا من اعتداءات اليهود على العرب وقعت في القدس خلال السنوات الأخيرة. في بعض هذه الحالات، قامت الشرطة باعتقال مشبوهين، لكن أيّا من هذه الاعتداءات لم ينته بتقديم لائحة اتهام ضد أي من المعتدين.

فعلی سبيل المثال، في السنة الأخرية وقع اعتداء على سائقي باص في حالتين مختلفتين، لكن أية لائحة اتهام لم تقدم في أي من الحالتين. وبعد أن خسر فريق بيتار القدس أمام فريق اتحاد أبناء سخنين في مباراة كرة القدم في شهر أيار الأخير، هاجم مشجعو بيتار القدس شابة من بلدة أبو غوش تدعى «ندوى جابر» كانت تسافر بسيارتها، مع بنتها. وفي حالة أخرى، تعرض إسحاق أبو جينة، سائق سيارة أجرة من الشيخ جراح، إلى اعتداء في شهر آب الماضي في «ميدان صهيون» في القدس. يقول السائق: «تحو الثالثة والنصف فجرا مرتت في المكان ورايت صديقا لي فتقدمت لالقي التحية. في هذه الأثناء، وصل خمسة شبان وبدأوا يشتموننا ويقولون لنا: ماذا تفعلان هنا؟ إنهما إلى العمل في غزة...لسانثما. لماذا يقولون ذلك، فانهالوا علي بالضرب، ثم رشوني بالغاز المسيل للدموع ورموني بالحجارة». ولم يهرب المعتدون إلا عند وصول سيارة الشرطة. لكن رجال الشرطة لم يجمعوا أية إفادات، وبعد تسريحه من المستشفى، توجه أبو جينة إلى مركز الشرطة وقدم شكوى، لكن الملف أغلق «لانتعدام الأدلة».

أجواء من الخوف والإرهاب

يرى مسؤولو «المركز الإصلاحي للمدين والدولة»، الذين يتابعون نشاطات منظمة «لهافا» هذه وممارساتها، أن ثمة علاقة مباشرة وثيقة بين نشاط هذه المنظمة والاعتداءات التي تتكرر بحق مواطنين عرب في مدينة القدس. تحسن ترصد منظمة لهافا ونتائجها منذ سنة ٢٠٠٩. وتلاحظ لديهم طرق عمل منهجية ضد العرب، كما تقول نوعا سنت، مديرة «المركز الإصلاحي للدين والدولة»، وتضيف: «المسيرات التي ينظمونها مساء كل يوم خميس والشعارات العنصرية ضد العرب التي يرددونها خلالها تخلق أجواء من الخوف والإرهاب ضد العرب إجمالا في مركز المدينة. هؤلاء يعرضون أنفسهم بانهم يشطون ضد الاختلاط، لكن ثمة في إسرائيل عدد متزايد من النساء اليهوديات اللاتي يتزوجن من مواطنين تايلنديين، أكثر بكثير من اللاتي يتزوجن من مواطنين عرب. الاختلاط ظاهرة هامشية جدا، لكن منظمة لهافا تحاول ترهيب الجمهور في إسرائيل، وتبين الإفادات التي جمعت لديها أن عددا كبيرا من المواطنين العرب أصبح يتجنب الوصول إلى منطقة ميدان صهيون في نهاية الأسبوع، خوفا من التعرض لاعتداءات أعضاء منظمة لهافا.

وتعكس هذه الأجواء على أصحاب المصالح التجارية في القدس، أيضا. إذ يجدون صعوبة كبيرة في إيجاد وتجنيد عمال عرب يوافقون على العمل في نهاية الأسبوع، خوفا من اعتداءات أعضاء منظمة «لهافا». ويقول أي، صاحب مقهى في مركز المدينة: «من الصعب إيجاد عمال عرب والتوتر يتصاعد باستمرار، وخاصة في نهايات الأسابيع. إذ يتجول شبان منظمة لهافا في الشوارع في المنطقة... إنها أجواء مخيفة تردع العمال عن الحضور إلى هنا والعمل».

ويوجه «المركز الإصلاحي للدين والدولة» أصبع الاتهام المباشرة إلى رئيس منظمة «لهافا»، بنتسي غوبشطين، شخصيا، الذي يقود الشباب ومحلات التحريض. وتقول سنت: «في الفترات التي لم يات فيها غوبشطين إلى مركز المدينة، في الفترة التي كان فيها قيّد الاعتقال أو في الفترة التي كان فيها في المستشفى، لاحظنا تراجعها واضحا في أعمال العنف والاعتداءات. إنه ينشط بين شبان صائعين يتجولون في مركز المدينة، منهم شعورا بالانتعاش ويستغلهم لترويج أفكاره وأيديولوجيته العنصرية». وأوردت الصحيفة تعقيب وزارة العدل الإسرائيلية، التي قالت: «تنظر النيابة العامة بظطورة بالغة إلى نشر أقوال تحريض على العنف، على الإرهاب والعنصرية، كما ترى بظطورة أيضا أية مظاهر عنف من أي نوع كان على خلفية عنصرية أو قومية، وهي تعمل طبقا لذلك بحزم ضد كل من يقوم بهذا، بصرف النظر عن العرق، الدين أو القومية. ويتم تقديم لوائح الاتهام طبقا للبيانات والأدلة فقط وطبقا للشان الجماهيري في محاكمة المشتبه بهم. أما استطالة الوقت في معالجة ملف منظمة لهافا ففناج، بين أشياء أخرى، من كونه ملفا معقدا من ناحية البيانات والأدلة ونظرا لنشوء الحاجة إلى استكمال التحقيق بشأنه»!

كما أوردت تعقيب الشرطة الإسرائيلية أيضا، والتي قالت: «تتفد الشرطة عمليات واسعة، علنية وسرية، في مركز مدينة القدس، بهدف المحافظة على النظام العام وحماية أمن الجمهور. ويتم تنفيذ هذا النشاط بصورة متساوية دون أي تحيز. وقد تم في إطاره توقيف واعتقال نشطاء من اليمين اعتدوا ورددوا شعارات عنصرية، كما تم تحويل المواد بشأنهم إلى النيابة العامة لمواصلة المعالجة»!

بقلم: وليد دقة (*)

﴿* اسم الكتاب: «القائد الرباني- تقرطة الجيش الإسرائيلي»
﴿* المؤلف: ياغيل ليفي (عضو الهيئة التدريسية في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة، وباحث في العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة، ومتخصص في العلاقة بين سياسات الجيش وتركيبته الاجتماعية)
﴿* الناشر: عام وفويد والكلية الأكاديمية
سباير، ٢٠١٥

﴿* عدد الصفحات: ٤٤٨

يأتي نشر هذا الكتاب في مرحلة وصلت فيها ممارسات المستوطنين الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين العزل إلى ذروتها بقتل عائلة دوابشة حرقاً تحت غطاء وحماية الجيش الإسرائيلي، حيث تمثل بعض استخلاصات المؤلف لائحة اتهام للجيش والقادة العسكريين والسياسيين ورجال الدين من داخل وخارج المؤسسة العسكرية، ليس بصفتهم يقدمون غطاء فحسب، وإنما أيضا بصفتهم محرضين ومشاركين فعليا في أحيان كثيرة في الاعتداء على أملاك وأرواح المواطنين الفلسطينيين.

فصول الكتاب

تقدم فصول الكتاب الستة، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، شرحا مفصلاً وموثقاً لمرامح تحول الجيش الإسرائيلي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة إلى أداة تنفيذ، ليس لقرارات وتوجهات المستوى السياسي المنتخب فقط، وإنما يعمل متأثراً بالأيديولوجيات الدينية العنصرية، ووفقاً لتفسيرات غلاة المستوطنين التي طالت كافة جوانب الحياة العسكرية التربوية والمهنية. وتأتي جدالات المؤلف وانتقاداته في سياق الخطاب الصهيوني العام، وانطلاقاً من فهمه لـ«ديمقراطية الدولة اليهودية»، والادعاء الصهيوني الرسمي الذي طالما تغنت به إسرائيل، بأن الجيش مؤسسة مهنية حيادية، كما يتوقع من الجيوش في النظم الديمقراطية. ويعبر عن هذه الحيادية في كل ما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي ينقسم حولها المجتمع الإسرائيلي وقواه السياسية، كمستقبل الأراضي المحتلة والاستيطان، ومكانة ودور الشريعة والدين اليهودي في النظام السياسي والحياة الاجتماعية والתרבותية.

يميز المؤلف بين مفهومين يشكلان أادته المركزية في التحليل على مدار فصول الكتاب. وهما: «التدين» و«التقرطة» (من الثيوقراطيا، أي السلطة الدينية). فهو ينطلق من فرضية أن الجيش الإسرائيلي لا يمر بعملية تدين فحسب، وإنما أيضا بعملية تقرطة، وإن لم تصل بعد إلى اكتمالها بحيث يمكن أن نطلق عليه صفة الجيش الثيوقراطي؛ لكونه كما يعتقد المؤلف ما زال يعمل في إطار ممددات النظام السياسي الديمقراطي. ولهذا ويرغم التحولات التي مر بها ما زال دون هذه التسمية.

الثيوقراطية لا تعني التدين، وإنما تنبذ الثيوقراطية عبر تغفلل زاحف تدريجي للسلطات الدينية المدنية إلى الجيش، في محاولة منها للتأثير عليه في أكثر من مستوى يعد جزءاً رسمياً من مسؤوليات الجيش ومصالحات المؤسسة السياسي المسؤول عنه (ص ١٢). أما تدين الجيش فهو يصف التحولات الثقافية التي تطال مستويين، الأول يتعلق بتعزيز الثقافة الدينية في إدارة الحياة العسكرية كفرضا قيم الشريعة، والمناخ التربوي الديني على مجمل الجنود والوحدات العسكرية. أما المستوى الثاني فيصف منح المهام العسكرية تفسيراً شرعياً مشحونا بالمعاني والرموز والقيم الدينية، والعمل كي يصبح هو التفسير المقبول على القيادة العسكرية، حتى يتجاوز امتلاك المعنى، الجندي المتدين وأطره الاجتماعية. لذلك، تعتبر تقرطة الجيش عملية تتجاوز تدينه، بمعنى أنه ينتقل من التأثر ثقافياً بالقيم الدينية إلى تدخل القيادات الدينية في قراراته المهنية.

يستخدم المؤلف إطاراً نظرياً يطلق عليه نظام المحفزات العسكري الذي يقدم للمجندين نوعين من المحفزات: محفزات مادية ومحفزات رزية. النوع الأول قائم على الأجر المادي أو ما يوازيه مادياً كالتأهيل المهني، التعليم، السكن، والصحة. والثاني مؤسس على المكائنة الاجتماعية التي يحظى بها المجند، والهالة التي ترافق جنود الوحدات القتالية الخاصة، التي تقايف في الحياة المدنية بامتيازات مواطنة واجتماعية وسياسية، لا تعود بالفائدة على المجند الفرد

فحسب، وإنما تحظى بها الأطر الاجتماعية التي ينتمي إليها (ص ١٥-١٦).

يؤكد المؤلف أنه يمكن فهم سيطرة الاتجاهات الدينية على المؤسسة العسكرية، خلال العقود الثلاثة الماضية، من خلال إدراك تقرطة نظام المحفزات العسكري فهو يوفر لنا أداة هامة للوقوف على الخطوات والتحولات المركزية التي قادت الجيش إلى منزلق التقرطة في مجمل وحداته. لقد حافظت إسرائيل على نظام محفزات عسكري تاريخي منحاظ للطبقة الوسطى العلمانية التي احتلت المراتب العليا في الجيش مقابل خدمة أبنائها في الوحدات القتالية، وما يقدمونه من تضحيات.

ومع استفناد نظام المحفزات التاريخي قدرته التجنيدية، بعد حرب ٧٣ وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي رافقها ضعف في الدافع لتأدية الخدمة في أوساط الطبقة الوسطى العلمانية، وفي مدى استعدادها لتقديم التضحية، عملت القيادة العسكرية على مضاعفة المحفزات الرمزية للمجندين المتدينين بهدف تشجيعهم على الانضمام إلى صفوف الوحدات القتالية في الجيش. في المقابل تمكنت الجماعات الدينية والأطر الاجتماعية للمجندين المتدينين من زيادة قوتها التفاضية في مقابل الجيش، والتأثير على الثقافة العسكرية، وتعريف مهامه تعريفاً دينياً، وإن حاجة الجيش للقوى البشرية، دفعت به إلى الاستجابة لمطالب الرابانيم (الحاخامين) ومجمل قيادات القوى، لقاء أن يتم ربط الاستعداد للتضحية العسكرية بالدين (ص ٢٠).

يتناول الفصل الأول أعوام إسرائيل الأولى التي تشكلت خلالها العلاقة بين الجيش والدين، من خلال التفاهات التي توصل إليها يرفيد بن غوريون مع الأحزاب الدينية، والتي شملت إعفاء طلبة المدارس الدينية (الحريديم) والنساء المتدينات من الخدمة العسكرية، واحترام حرمة السبت، وتأمين الطعام الحلال (كشير) لكافة الجنود وليس فقط للجنود المتدينين. ويصف المؤلف هذه التفاهات بانها الخطوة الأولى نحو التدين، وتحويل الجيش الإسرائيلي العلماني إلى جيش يهودي. كما أنها سمحت بالتمييز أثناء أداء القسم بين قسم الجندي العلماني، وقسم الجندي المتدين. فبعد قراءة نص القسم يردد الجندي العلماني: «أنا أقسم»، بينما يردد الجندي المتدين: «أنا أعلن»، وذلك مراعاة للترزام هذا الجندي بدينه وربّه الذي لا يقسم إلا له وحده بالولاء، والفرق بينه وبين التزامه بالدولة وقوانينها الوضعية (ص ٢٨).

ويتناول الفصل الثاني تحت عنوان: «تصعد الانعزال» تراجع مسار الخدمة العسكرية في وحدات مؤلفة من طلاب المدارس الدينية. ويردّ المؤلف تراجع هذا المسار لإنتاج البنية الهرمية العسكرية لمحفزات غير متساوية بين جميع الفئات المجنّدة، مما يدفع بالمجموعة الهامشية داخل الجيش إلى البحث عن سبل لتغييرها، أو تشكيل هرمية منفصلة خارج المؤسسة العسكرية تمكّنها من إنتاج محفزات رمزية بديلة، أو في المقابل ارتفاع القيمة التبادلية التي توفرها المحفزات في الحياة المدنية يدفعها لتأسيس مسارات جديدة للمشاركة في الخدمة العسكرية. هذا الفصل يعرض المؤلف أربع استراتيجيات جماعية تنتهها الجماعات الدينية بهدف الانتقال من الهامشية والانعزال الإرادي إلى التأثير على الجيش وتحسين مكانتها في الاستراتيجية الأولى، وهي الخطوة الأولى والأبرز التي قامت بها الصهيونية الدينية لتحسين مكانتها في الجيش، هي ما يسمى بتفاهات المدارس الدينية (يشيفوت ههسدير)، وتقضي هذه التفاهات بتأدية الخدمة لوحدات خاصة ذات «انعزال إرادي» الخاصة. ويخط مواز لهذه المؤسسة أسست حركة «عوش إيمونيم» الاستيطانية مسارا يتجاوز التراتبية الاجتماعية التي يكرسها الجيش عبر إقامة تراتبية اجتماعية جديدة من خارجه يشكل المستوطن في الضفة مثالها ونموذجها بصفته «الطلائعي» الصهيوني الجديد. أما الاستراتيجية الثالثة فهي توسيع مسار إعفاء طلاب المدارس الدينية (الحريديم) من الخدمة العسكرية، الذي جذب بشكل أساس الفئات الفقيرة والمحافظه من اليهود الشرقيين. ويهدف هذا المسار أيضاً إلى تحسين مكانتهم الاجتماعية من خارج المؤسسة العسكرية.

ولما كان مسار (يشيفوت ههسدير) قد حدّ بانعزال مجنديه عن باقي الجنود من حراكهم وتقدمهم في البنية العسكرية، بالإضافة لتراجع مسار «عوش إيمونيم» في سنوات الثمانين، تم تبني استراتيجية أخرى تمثّلت في مسار المعاهد الدينية التحضيرية للجيش، التي مكنت المتدينين من التأثير مباشرة على طابع الجيش بالكامل وليس فقط



«يشيفوت ههسدير»، التي مكنت المتدينين من تأدية الخدمة العسكرية في وحدات منفصلة عن باقي الوحدات، مع إبقاء المجند على تواصل أثناء خدمته بمدركسته الدينية، بانها الخطوة الأولى نحو تسييس الجيش وتدينه.

فقد اعتبر مسار التجنيد هذا تصدعاً في البندا الذي حدده بن غوريون في سنوات

الدولة الأولى، والقاضي برفض إقامة وحدات عسكرية متجانسة عقائدياً أو سياسياً ومنفصلة عن باقي وحدات الجيش (العلماني)، الذي أوكلت له مهمة بناء الأمة إلى جانب مهامه الأمنية (ص ٧٥) فلقد تخوف بن غوريون وقادة الجيش من الولاء المدنية من جراء العلاقة التي قد تنشأ بين الوحدات المنفصلة والأحزاب الدينية، وهذا فعلا ما عززته «يشيفوت ههسدير» لاحقاً.

فقد تم الاتفاق في إطار مسار التجنيد هذا، على الحفاظ على العلاقة والرعاية الوحيدة (الأيدويولوجية) بين المجندين المتدينين ومدارسهم التي هي جزء من شبكة مدارس «بني غيبيا» التابعة فعليا لحزب المجدال (الحزب الديني القومي)، وبكلمات أخرى استطاع هذا الحزب الديني أن يقيم له وحدات عسكرية خاصة، يخدم فيها جنود متدينون فقط غالبيتهم الساحقة من خرجي مدارس، ومع تراجع هذا المسار التجنيدي وغيره من المسارات التي لم تعد توفر شروط خدمة ومحفزات إلى جانب تراجع صيغة المواطنة الجمهوائية التي في إطارها قايت الطبقة الوسطى الأشكنازية العلمانية الخدمة العسكرية مقابل محفزات ومكانة اجتماعية، مما أدى لإبعادها عن الجيش، ومع انتشار الخطاب الإثنو- قومي، عملت الحركات الدينية المهمات التي ينفذها، وقد شكل ميدان التربية الميدان الثالث الذي استطاعت الاتجاهات الدينية تصميمه داخل الجيش.

ويوضح الفصل التقرطة الجارية من خارج المهمات التي ينفذها، مما دفع القيادة العسكرية لتوسيع صلاحياتها، وقد تبدى هذا التحدي من خلال فتاوى شرعية لتوجيه سلوك الجنود كان قد أصدرها رجال دين قوميون متطرفون مديون من خارج المؤسسة العسكرية، مما دفع المؤسسة الدينية في الجيش لتفسير صلاحياتها على نحو أوسع، وإصدار فتاوى متطرفة لتبرير دورها ووجودها، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تقرطة المؤسسة العسكرية وقراراتها.

يعتقد المؤلف بأن الجيش الإسرائيلي انحرف عن مبادئ أساسيين ينظمان علاقة الجيش بالمجتمع الديمقراطي: المبدأ الأول، ضرورة فصل الجندي عن محيطه الاجتماعي، وإقامة حدّ فاصل بين المجتمع والجيش بغرض بلورة هويته كمواطن- جندي، بمعزل عن الصراعات السياسية. أما المبدأ الثاني فهو ضرورة إبعاد الجيش عن مهام فرض النظام الداخلي (المهام الشرطية) وإبقاءه بعيدا عن الصراعات الداخلية في النظام الديمقراطي (ص ٢٣٨-٢٣٩).

على الوحدات التي يخدمون فيها. (ص ٦٥-٦٦)
يخصص المؤلف الفصل الثالث لاستعراض العوامل التي دعت إلى إقامة المعاهد الدينية التحضيرية، ويستفيض في شرح ضعف خطاب المواطنة بصفته «الجمهوائية» وانتشار الخطاب (الإثنو- قومي) الذي تأسست عليه العسكريةتارية الإسرائيلية منذ نهاية سنوات السبعين (ص ٢١٣).

أما في الفصل الرابع فيتناول المؤلف «الجيش الشرطي» والمواقف التي واجهتها القيادة العسكرية من قبل «الرابانيم» والجنود والضباط المتدينين، ومدى تأثير ذلك على الجيش، حيث تراوحت الردود بين الدعوة الصريحة لرفض الأوامر العسكرية بالإخلاء، وبين التلويح والتهديد بالرفض. كما يستعرض المؤلف عمق تدخل القيادات الدينية المدنية في القرارات العسكرية (ص ١٨٤).

كما يستعرض الفصل الخامس المعارضة الشديدة التي أظهرها المتدينون في موضوع خدمة المرأة في الجيش إلى جانب الرجل في الوحدات العسكرية ذاتها التي أصبح الجندي المتدين يخدم بها إلى جانب باقي الجنود. ويظهر المؤلف التطرف الديني الذي مر به المتدينون القوميون على هذا الصعيد. ويعتبر موضوع خدمة المرأة في الجيش الميدان الثاني الذي تعززت فيه قوة الشبكات الاجتماعية التي تقوم بدور الوسيط بين الجيش والمجندين المتدينين (ص ٢٤٨).

تحت عنوان «الدين في ذمة الجيش» (ص ٢٩٨)، يقدم المؤلف في الفصل السادس تعاطم عملية «التنشئة» التي تقوم بها الشبكات الدينية في الجيش، لزيادة قدرتها التفاضية معه، والتأثير على طابعه وطابع المهمات التي ينفذها. وقد شكل ميدان التربية الميدان الثالث الذي استطاعت الاتجاهات الدينية تصميمه داخل الجيش. ويوضح الفصل التقرطة الجارية من خارج المهمات التي ينفذها، مما دفع القيادة العسكرية لتوسيع صلاحياتها، وقد تبدى هذا التحدي من خلال فتاوى شرعية لتوجيه سلوك الجنود كان قد أصدرها رجال دين قوميون متطرفون مديون من خارج المؤسسة العسكرية، مما دفع المؤسسة الدينية في الجيش لتفسير صلاحياتها على نحو أوسع، وإصدار فتاوى متطرفة لتبرير دورها ووجودها، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تقرطة المؤسسة العسكرية وقراراتها.

يعتقد المؤلف بأن الجيش الإسرائيلي انحرف عن مبادئ أساسيين ينظمان علاقة الجيش بالمجتمع الديمقراطي: المبدأ الأول، ضرورة فصل الجندي عن محيطه الاجتماعي، وإقامة حدّ فاصل بين المجتمع والجيش بغرض بلورة هويته كمواطن- جندي، بمعزل عن الصراعات السياسية. أما المبدأ الثاني فهو ضرورة إبعاد الجيش عن مهام فرض النظام الداخلي (المهام الشرطية) وإبقاءه بعيدا عن الصراعات الداخلية في النظام الديمقراطي (ص ٢٣٨-٢٣٩).

^[*] أسير سياسي من فلسطيني الداخل. تصدر قريبا من «مركز مدار» ترجمته العربية لرواية «نبيلة» للكاتب الإسرائيلي من أصل عراقي سامي ميخائيل.

نتنياهو يواجه موجة انتقادات واتهامات بأنه سبب أضراراً استراتيجية جسيمة لإسرائيل!

اتفاقية المساعدات الأمنية الأميركية الجديدة لإسرائيل - «رزمة غير مسبوق» أم «خسارة غير مسبوق»!

*نتنياهو: «الأميركيون يدركون أن الاستثمار الأميركي في أمن إسرائيل يعزز الاستقرار في الشرق الأوسط غير المستقر

ويخدم ليس فقط المصالح الأمنية الإسرائيلية وإنما المصالح الأمنية الأميركية أيضا»!



نتنياهو وأوباما: ثقة متدنية.

أعلاه)، وخاصة على خلفية ما تتضمنه الاتفاقية الجديدة في مجالين اثنين أساسيين: الأول - منع إسرائيل من طلب أية مساعدات إضافية من الكونغرس وتعهدا بإعادة أية مساعدات إضافية إلى الخارجية الأميركية في حال أقرها الكونغرس، والثاني - إلغاء قدرة إسرائيل على تحويل جزء من أموال الدعم إلى عملة إسرائيلية لشراء معدات وتجهيزات عسكرية من الصناعات العسكرية المحلية، بل استخدام كل هذه المبالغ (بالدولار) لشراء معدات وتجهيزات عسكرية - أمنية أميركية من الولايات المتحدة.

وحال هذا، يسود الاعتقاد في الصناعات الأمنية الإسرائيلية الآن بأن وزارة الدفاع ستكون ملزمة، اضطراباً، بإعادة النظر وتقييم الموضوع برمته في كل ما يتعلق بضرورة البحث عن وإيجاد أسواق أخرى جديدة وبديلة لتسويق وبيع المنتجات العسكرية - الأمنية الإسرائيلية، وذلك من خلال تغيير سياسة تصاريح التصدير الإسرائيلي الرسمي والعلاقات التجارية (في مجال التصدير العسكري الأمني) من دول كانت تعتبر، حتى الآن، «دولا حساسة» فلم يتم إنشاء علاقات كهذه معها.

ورأى المحلل العسكري لموقع «والا» الإسرائيلي، أمير بوجوبو، مثلاً، أن الأسئلة المركزية التي تشغل بال الصناعات العسكرية الإسرائيلية الآن، في أعقاب التوقيع على الاتفاقية الجديدة، تتعلق بمجال المشتريات وبناء القوة العسكرية في الجيش الإسرائيلي والأذرع الأمنية الأخرى، وخاصة: بأية طائرات، منظومات أسلحة، منظومات دفاعية وذخائر سيترتود الجيش الإسرائيلي خلال السنوات العشر القريبة؟ أي منها سيكون من إنتاج الصناعات العسكرية المحلية، الإسرائيلية، وأي من إنتاج الصناعات الحربية الأميركية؟ ويقول بوجوبو: «كثيرون جداً في الجهاز الأمني يقرون بأن «المخفي أعظم» وما هو غير معلوم وغير واضح أكثر بكثير مما هو معلوم وواضح، الأمر الذي ينشر جواً من عدم الوضوح المصحوب بالقلق الشديد».

وينقل بوجوبو عن المطلعين في الصناعات العسكرية الإسرائيلية تقديرهم بأن الشركات الصغرى (في هذه الصناعات) هي التي ستتكبد الضرر الأكبر، علاوة على التقدير بأنه من خلال هذه الاتفاقية الجديدة «تقوم الولايات المتحدة بتدمير بطلانها إلى إسرائيل!»

ووجه نتنياهو الشكر للرئيس الأميركي، باراك أوباما، وإلى جميع أنصار ومؤيدي إسرائيل في الكونغرس وفي الإدارة الأميركية وقال: «كثيرون في الولايات المتحدة يدركون أن الاستثمار الأميركي في أمن إسرائيل يعزز الاستقرار في الشرق الأوسط غير المستقر ويخدم ليس فقط المصالح الأمنية الإسرائيلية، وإنما المصالح الأمنية الأميركية أيضاً!»

أما الرئيس الأميركي، باراك أوباما، فقال عقب التوقيع على الاتفاق إن «المساعدات الأميركية لإسرائيل ستساهم جدياً في تعزيز أمنها في المنطقة التي لا تزال تلتها الأخطار». وقال أوباما إنه «سيواصل السعي من أجل إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بحل دولتين للشعبين، على الرغم من المظاهر المقلقة التي تحصل في الميدان وتسعى إلى إجهاد هذا الحل!»

انتقادات واتهامات أميركية وإسرائيلية

شن السيناتور الأميركي المؤيد لإسرائيل، ليندزي غراهام، الذي كان الخلاف بينه وبين البيت الأبيض سبباً في تأجيل التوقيع على الاتفاق الجديد، هجوماً حاداً على رئيس الحكومة الإسرائيلية، نتنياهو، وعلى أدائه في مسألة اتفاقية المساعدات. وقال غراهام، في لقاء مع قادة المجموعات والمنظمات اليهودية الأميركية، إن نتنياهو «سحب البساط من تحت أرجل أعضاء الكونغرس المؤيدين لإسرائيل، بمسارعتة إلى التوقيع على هذه الاتفاقية مع إدارة الرئيس أوباما!»

وكان غراهام يقصد، بشكل خاص، التزام نتنياهو (وإسرائيل) بعدم تقديم أي طلب إلى الكونغرس لأية مساعدات أميركية إضافية. وقال غراهام إنه يواصل العمل على إقرار تشريع جديد في الكونغرس يتيح تقديم مساعدات إضافية لإسرائيل!

وعداً التوقيع على الاتفاقية الجديدة، نشر رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع الأسبق إيهود باراك مقالاً في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية شن على خلاها هجوماً حاداً على نتنياهو وأدائه في كل ما يتعلق بهذه القضية. وكتب باراك: «ممارسات نتنياهو غير المسؤولة قوّضت أمن إسرائيل، أيضاً، إذ يتجسد الضرر الناجم عن إدارة نتنياهو للعلاقات مع الولايات المتحدة بصورة غير حذرة بكامل خطورته في هذا الاتفاق. فإسرائيل ستحصل على ٣.٨ مليار دولار سنوياً، وهذه مساهمة هامة جداً لأننا لکنها أقل بكثير مما كان يمكن أن تكون قبل قرار رئيس الحكومة (نتنياهو) التدخل بالسياسة الداخلية الأميركية بصورة فظة تماماً».

واعتبر باراك أن ما تضمنته الاتفاق الجديد من اشتراط يمنع إسرائيل من التقدم إلى الكونغرس بطلبات مساعدات إضافية أخرى إنما يعكس مدى عدم الثقة بين القدس وواشنطن، من جراء ممارسات نتنياهو، وقال وزير الدفاع السابق ورئيس اللجنة الفرعية لحماية الجبهة الداخلية في لجنة الشؤون الأمنية والخارجية في الكنيست، عضو الكنيست عمير بيرتس (المعسكر الصهيوني)، إن كثيرين من العمال في الصناعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية سيجدون أنفسهم بلا عمل وسيقذفون إلى سوق البطالة جزءاً من هذا الاتفاق الجديد. وقال بيرتس إن «التسييس الذي أدخله نتنياهو إلى العلاقات الإسرائيلية - الأميركية سوف يمس بالتفوق النوعي للجيش الإسرائيلي وبالصناعات الأمنية الإسرائيلية، التي سيجد آلاف العمال فيها أنفسهم بدون عمل جراء السياسة الرخيصة التي اعتمدها نتنياهو مقابل الرئيس الأميركي».

وهاجم عضو الكنيست عوفر شيلع (يوجد مستقبل)، عضو لجنة الشؤون الأمنية والخارجية في الكنيست، رئيس الحكومة نتنياهو متهماً إياه بأنه «يكيد الأمن والاقتصاد الإسرائيليين خسائر بمليارات الدولارات»، وقال: «الاتفاق الجديد يعكس عمق العلاقات الراسخة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكنه يعكس أيضاً حقيقة أن العلاقات المتوترة بين رئيس الحكومة والبيت الأبيض والطريقة المتعجرفة التي أدار بها نتنياهو هذه المفاوضات سببت ضرراً بمليارات الدولارات للاقتصاد، للأمن وللصناعات العسكرية الإسرائيلية».

من جهته، رأى عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي (أمان) والرئيس الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي، أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه هو بمثابة «إماعة فرصة

تصرد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، جميع الانتقادات التي وُجّهت إليه شخصياً وإلى حكومته عموماً على خلفية الاتفاقية الجديدة التي تم التوصل إليها والتوقيع عليها، الأسبوع الماضي، بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية بشأن المساعدات الأميركية الأمنية (العسكرية) لإسرائيل خلال السنوات العشر القادمة ابتداءً من العام ٢٠١٨ وحتى العام ٢٠٢٧، والتي ستبلغ في الإجمال ٣٨ مليار دولار، أي ٣.٨ مليار دولار في كل واحدة من هذه السنوات المقبلة.

وقال نتنياهو، في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية أول من أمس الأحد (٩/١٨): «أسعج كثيراً من الضجة والتضليل حول اتفاقية المساعدات التي وقّعنا عليها أخيراً، وأود أن أؤكد هنا أنه لم يعرض علينا أكثر مما حصلنا عليه ولو بدولار واحد فقط، أبداً ولا في أي يوم من الأيام، إنها أكاذيب واختلاقات تصدر عن جهات مصلحجية».

وإدعى نتنياهو بأن «هذه التفوهات تنسب إلى العلاقات بين القدس وواشنطن، وأشد ما يثير الحزن في هذا الموضوع أن هذه التصريحات تبث جوداً وتكراراً للجميل تجاه الولايات المتحدة، إنها اتفاقية ممتازة، نباركها ونقدم الشكر الجزيل للولايات المتحدة عليها».

وقد جاءت تصريحات نتنياهو هذه رداً على موجة شديدة من الانتقادات والاتهامات، الإسرائيلية والأميركية، التي رأت أن ممارسات نتنياهو السياسية خلال السنوات الأخيرة في كل ما يتعلق بالعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة ومع الرئيس الأميركي، باراك أوباما، شخصياً، عادت بضرر جسيم على إسرائيل ومصالحها الاستراتيجية تمثل، الآن، في اتفاقية المساعدات الأمنية الأميركية التي كان يمكن تحقيق أفضل منها بكثير، لولا تصرفات نتنياهو وممثلي حكومته.

وفي المقابل، وقف آخرون مدافعين عن نتنياهو وحكومته وأدائها وعن «الإنجاز الكبير وغير المسبوق» الذي تحقق بالتوقيع على الاتفاقية الجديدة. فقد رفض نائب رئيس مجلس الأمن القومي، الجنرال (احتياط) يعقوب ناغيل، الذي وقع على الاتفاق شخصياً، جميع الانتقادات والاتهامات ووصفها بأنها «عديمة المسؤولية ولا علاقة لها بالحقائق، مطلقاً»، وأضاف أن الاتفاق الجديد هو «اتفاق تاريخي وغير مسبوق في الولايات المتحدة من حيث حجمه، خاصة وأنه يأتي في فترة تشهد فيها ميزانية الأمن الأميركية تقليصات كبيرة وحادة. ولهذا، فإن التوقيع على هذا الاتفاق الآن يؤكد عمق ومثانة العلاقات الراسخة بين إسرائيل والولايات المتحدة».

تأييد وفباركة... خلافات داخل العائلة!

من أبرز المؤيدين والمباركين لهذا الاتفاق الجديد، عدا رئيس الحكومة نتنياهو نفسه طبعاً، وزير المالية الحالي، موشيه كحلون، ووزير الدفاع السابق، موشيه بعلون، الذي كان جزءاً من هذا الاتفاق.

فقد قال كحلون إنه يتعين على مواطني إسرائيل أن يقدموا الشكر للإدارة الأميركية على هذه الاتفاقية «الأكبر التي يتم التوقيع عليها بين إسرائيل وحليفها الأقرب، الولايات المتحدة»، معتبراً أن الاتفاق «تعبير إضافي آخر عن عمق العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين».

أما بعلون، الذي كان شريكاً مركزياً في إعداد هذا الاتفاق حتى مراحلها قبل النهائية من خلال إشفاله منصب وزير الدفاع (من آذار ٢٠١٣ حتى أيار ٢٠١٦)، فقال إن الاتفاق الجديد هو ثمرة عمل أشهر طويلة وله أهمية مبررة جداً في تعزيز أمن إسرائيل وأمن مواطنيها، وهذا هو الوقت المناسب لتقديم الشكر للرئيس باراك أوباما الذي قاد هذه المسيرة حتى إنجاز الاتفاق نهائياً، وكان رئيس الحكومة نتنياهو قد عقب على الاتفاق فور الإعلان عن التوقيع عليه في واشنطن، الأربعاء الماضي، فقال إنه (الاتفاق) «يضمن لإسرائيل مساعدات عسكرية غير مسبوقه خلال العقد القريب. إنها رزمة المساعدات العسكرية الأكبر التي تقدمها الولايات المتحدة، إطلاقاً، لأية دولة أخرى».

وقال نتنياهو إن هذا الاتفاق «يجسد حقيقة بسيطة جداً. العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة قوية وراسخة، هذا لا يعني أن ليس ثمة خلافات بيننا من حين إلى آخر، بل إنها خلافات في داخل العائلة الواحدة، لا يمكن أن تؤثر على الصداقة القوية الراسخة بين البلدين، وهي صداقة تتجسد في هذا الاتفاق الذي سيساعد كثيراً في مواصلة تعزيز قوة إسرائيل خلال العقد القريب».

مضمون الاتفاقية الإسرائيلية- الأميركية الجديدة وتفصيلها الاقتصادية . الأمنية

أثمان اقتصادية غير قليلة لمنع إسرائيل من التوجه بطلبات مساعدة إضافية إلى الكونغرس!

تشمل الاتفاقية الجديدة قسمين اثنين: المساعدات العينية، أي بالتجهيزات العسكرية الأميركية وبالنفط الأميركي، والمساعدات النقدية (بالمال)، أي بالدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل بصورة حرة. وكلما كانت درجة الحرية في استخدام أموال المعونات أكبر، كانت الفائدة الاقتصادية الحقيقية منها أكبر. ولذلك، فإن المساعدات العينية (بالمنتجات) هي أقل قيمة من المساعدات النقدية (المالية).

في الاتفاقية الحالية (القديمة)، مركب المساعدات النقدية للاستخدامات الأمنية المحلية من قبل حكومة إسرائيل (٣أموال التحويل)، أي الدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل في إسرائيل) كان يشكل ٢٧٪ من مجموع المساعدات، بينما كان مركب المساعدات العينية (المعدات العسكرية والنفط المستوردة من الولايات المتحدة) يشكل ٧٣٪ من مجموع المساعدات. أما في الاتفاقية الجديدة، فقد انخفض مركب المساعدات النقدية (أموال التحويل) إلى نحو ١٨٪ فقط من رزمة المساعدات في البداية، على أن يؤول إلى الإلغاء التام لاحقاً، وهو ما يقلل من قيمة رزمة المساعدات كلها بصورة حادة. ومن أجل تعويض إسرائيل عن هذه الخسارة الكبيرة، كان ينبغي زيادة حجم المساعدة السنوية بمبلغ ٤٠ مليون دولار في السنة، وهو ما لم يحصل.

وفي الإجمال، كما يوضح بلوتسسكر، لكي تكون الاتفاقيتان (القديمة / الحالية والجديدة) متساويتين من حيث الفائدة الاقتصادية المرجوة لإسرائيل، كان على الاتفاقية الجديدة أن تضمن لإسرائيل مساعدة بمبلغ إجمالي يصل إلى ٤٦ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة (ابتداءً من ٢٠١٨)، لكن الرزمة الحقيقية التي تضمنها الاتفاق الجديد (٣.٨ مليار دولار) تقل عن ذلك بـ ٨ مليارات دولار، تشكل ١٨٪. وهي نسبة الانخفاض الذي حصل في حجم المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل خلال العقد اللاحق.

إسرائيل: «الولايات المتحد تجني من مساعداتها الأمنية لإسرائيل فوائد ذاتية كبيرة تعادل، في التعريف، حجم المساعدات كلها. وكما هو متبع في العلاقات بين الدول، فهي مجرد صفة تجالبة وليست عمل خير وإحسان!»

وفي معرض تبيانها ما سجله من «انخفاض قيمة الدعم، وليس ازدياده، من خلال المقارنة بين اتفاقية المعونات من العام ٢٠٠٧ (وهي الاتفاقية المتعددة السنوات الأولى التي تم التوقيع عليها بين البلدين) وشملت مساعدات أمنية أميركية لإسرائيل بمبلغ ٣.٨ مليار دولار للسنة الواحدة حتى العام ٢٠١٧، وبين الاتفاقية الجديدة (الحالية) التي تشمل مساعدات كهذه بمبلغ ٣.٨ مليار دولار للسنة خلال السنوات العشر القادمة (ابتداءً من ٢٠١٨)، أوضح بلوتسسكر: منذ ٢٠٠٧ وحتى الآن، ارتفع جدول غلاء التجهيزات العسكرية الأميركية بنسبة ١٨٪. ومن هنا، فمن أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للمساعدات، كان ينبغي للاتفاقية الجديدة أن تقوم على أساس مبلغ ٣.٨ مليار دولار في السنة، لكن الاتفاقية تقوم، فعلياً، على أساس مبلغ ٣.٨ مليارات دولار في السنة، ما يعني أن هنالك زيادة حقيقية بنسبة ٤٪. في الظاهر، يبدو الأمر إنجازاً، لكن، في الظاهر فقط، يقول بلوتسسكر، «لأن الواقع أن إسرائيل حصلت وستحصل، حتى نهاية فترة الاتفاقية القائمة (في ٢٠١٧) على ٣.٨ مليار دولار إضافية «كمساعدات متراكمة لتمويل احتياجات أمنية دفاعية خاصة». غير أن هذه المساعدات الإضافية «أختفت» من الاتفاقية الجديدة، التي نصت صراحة (من خلال رسالة العهد التي وقع عليها نتنياهو) على منع إسرائيل من طلب أية مساعدة إضافية من الكونغرس، بل وإذا ما قرر الكونغرس منحها لتلتزم إسرائيل بإعادتها! ومن هنا، يصل بلوتسسكر إلى النتيجة بأن «رزمة المساعدات الجديدة تقل بنحو ٩٥٪ عن القيمة الحقيقية لرزمة المساعدات القديمة/ الحالية! ولكي تبقى قيمة رزمة المساعدات كما هي، كان ينبغي للرزمة الجديدة أن تقوم على أساس مبلغ ٤.٢ مليار دولار في السنة الواحدة، على الأقل؛ علاوة على أنه ثمة

وتنص الاتفاقية الجديدة أيضاً على ما اشترطه البيت الأبيض: خلال ست سنوات (منذ بدء سريان مفعول الاتفاقية الجديدة، في ٢٠١٨) ينتهي مفعول التسوية الخاصة التي أتاح لإسرائيل تحويل جزء من أموال المساعدات الأميركية (النقدية) بنسبة ٢٦٪، إلى شواكل لكي تستطيع أن تشتري بها بضائع ومعدات من الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب استخدام جزء آخر بنسبة ١٣٪ لشراء وقود للطائرات. هذه التسوية سينتهي مفعولها وسيتم إلغاؤها، تدريجياً، بحيث يتم استخدام جميع أموال المساعدات الأميركية (النقدية) لشراء معدات وتجهيزات أميركية، من الولايات المتحدة، دون القدرة على تحويل أي مبلغ منها إلى شواكل.

ودحض المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت آخرونوت»، سيفر بلوتسسكر (الأحد، ٩/١٨) ما تباهى به ديوان نتنياهو والمقربون منه بأن اتفاقية المساعدات الجديدة «ستمنح إسرائيل مبلغ ٣.٨ مليار دولار في السنة، مقابل ٣.٨ مليار في الاتفاقية السابقة»، مؤكداً أن «الحقيقة هي أن الاتفاقية الجديدة تعكس انخفاضا في المساعدات، وليس ازدياداً» وموضحاً أن هذا ما يبثته «ارتفاع جدول الغلاء في الولايات المتحدة، إلغاء الزيادات الخاصة وتقليص المساعدات النقدية».

وفي دحض ادعاء نتنياهو ومقربيه من بأن اتفاقية المساعدات الجديدة «هي الأجر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة»، أكد بلوتسسكر أنه «ادعاء غبي تماماً» لأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف «الناتو» بقيمة سنوية تزيد عن ١٠٠ مليار دولار! وأضاف أن «شهوراً واحداً من القتال في الكويت بين ١٩٩٠ و١٩٩١ كلف دافع الضرائب الأميركي، بالقيمة الحقيقية، أكثر من تكلفة عقد كامل من المساعدات العسكرية لإسرائيل!»، وقال: يمكن الادعاء هنا، في الرد على مثل هذه الحالات، أن الحديث لا يجري عن مساعدات أمنية لغرباء، وإنما عن مصروفات للدفاع عن الولايات نفسها وحمايتها ومصالحها. وإلا، لما كان الكونغرس، بصفته المعبر عن إرادة الشعب الأميركي، قد صادق عليها، ولكن هذا الادعاء نفسه، يمكن استخدامه هنا أيضاً، في ما يتعلق

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة، في واشنطن يوم الأربعاء الماضي (١٤ أيلول)، على الاتفاقية الجديدة بشأن المساعدات العسكرية - الأمنية الأميركية لإسرائيل، وذلك بعد أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة التي شهدت حالات كثيرة من الصعود والهبوط، برسم العلاقات المتوترة بين رئاسة الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، رغم أن المصالح الاستراتيجية الكبرى المشتركة لكلا الدولتين هي التي تحسم وحسمت الأمور في نهاية المطاف.

وتنص الاتفاقية الجديدة، التي يسري مفعولها لعشر سنوات ابتداءً من العام ٢٠١٨ (بعد انتهاء مفعول الاتفاقية الحالية، التي تسري حتى نهاية العام ٢٠١٧) على أن تقدم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل مساعدات أمنية - عسكرية بقيمة ٣.٨ مليار دولار خلال السنوات العشر المذكورة (٢٠١٨ - ٢٠٢٧). بمعدل ٣.٨ مليار شيكل في السنة الواحدة.

كما تنص - في رسالة تعهد مرفقة، أزم نتنياهو بالتوقيع عليها - بأن لا تقدم إسرائيل خلال السنوات العشر المذكورة أي طلب جديد إلى الكونغرس للحصول على مساعدات إضافية، كما كان يحصل في السابق تكراراً، وعلى أنه إذا ما حصل هذا وأقر الكونغرس تحويل أية مبالغ مساعدات إضافية إلى إسرائيل (تحت ضغط مجموعات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة)، فعدندئذ تقوم إسرائيل - وفق رسالة التعهد التي أزم نتنياهو بالتوقيع عليها - بإعادة جميع هذه المبالغ إلى وزارة الخارجية الأميركية.

يشار هنا إلى ما ذكره إيهود باراك (رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأسبق) في مقالته المذكورة أعلاه في «واشنطن بوست» عن أن الكونغرس الأميركي كان قد صادق في السابق على مساعدات عسكرية إضافية لإسرائيل، منها مثلاً زيادة بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار في كل سنة لتمويل مشروع «القبّة الحديدية» ومنظومات دفاعية أخرى. لكن، وفق الاتفاقية الجديدة سيتم تقليص أكثر من ٧٥٠ مليون دولار في السنة من تمويل مشاريع جديدة في الصناعات العسكرية الأميركية.

إعداد: بروهوم جرياسي

«المشهد الاقتصادي»

البطالة الرسمية في إسرائيل- ٧٤٪ والحقيقية- أكثر من ١٠٪!

«احتساب العاملين في وظائف جزئية اضطرارية أو في وظائف عابرة من شأنه أن يقلب النتائج رأسا على عقب» تقرير جديد في مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية يعزز تقريراً مشابها صدر قبل عامين عن أحد المعاهد* في كل التقارير تجاهل لوضعية سوق العمل في المجتمع العربي المنكوب بالبطالة*



البطالة في إسرائيل، فجوة بين الأرقام الرسمية والمعطيات الميدانية.

المعدل من الرواتب قادر على تسديد احتياجات العائلة. والمعدل الفعلي للرواتب يقل بنسبة الثلث، على الأقل، عن معدل الرواتب الرسمي، إذ أن معدل الرواتب الرسمي يجمع كافة الرواتب الشهرية، ويقسمها على عدد العاملين في الفترة التي يجري فيها احتساب معدل الرواتب. أما معدل الرواتب الفعلي، فإنه يجري احتسابه بشكل مختلف كلياً، إذ يأخذ بعين الاعتبار أساساً، نسبة وأعداد العاملين في كل واحد من مستويات الراتب، علماً أن أكثر من ثلث العاملين في سوق العمل الإسرائيلية يتقاضون الحد الأدنى من الرواتب وما دون، في حين أن ٧٥٪ من العاملين يتقاضون ما دون المعدل الرسمي للرواتب.

وقال آخر تقرير للرواتب وكان عن شهر حزيران الماضي، إن معدل الرواتب ارتفع إلى مستوى ١٠٣٣٥ شيكلا (٢٦٦٣ دولاراً)، بزيادة ٧٤٦ شيكلا عن الشهر الذي سبقه، وكما يبدو أن هذا الارتفاع ناجم عن دفع مخصصات التقاعد السنوية للعاملين، بينما معدل الرواتب الفعلي بلغ حوالي ٦٦٥٠ شيكلا (١٧٥٠ دولاراً).

تكفي لمصرف الجيب الشهري.

المشكلة ليست البطالة بل معدلات الرواتب

تقول المحللة الاقتصادية في صحيفة "ذي ماركرز" طالي حاروتي سوفر، إنه معروف منذ زمن أن نسبة البطالة في إسرائيل منخفضة، وهذا ليس بسبب التعريف القائم للبطالة، وإنما بسبب تدفق جمهور عاملين ليس مهنيًا، ويعملون في وظائف ذات مداخيل شهرية متدنية، وبكلمات أخرى، إنهم عمال شركات القوى العاملة، الذين عملهم لا يخرجهم من دائرة الفقر، ومن المجدي للسيااسيين وخبراء وزارة المالية أن يقتصروا إذا كان هؤلاء قادرين على تسديد التزاماتهم الشهرية الأساسية.

وتؤكد حاروتي سوفر أن القضية في سوق العمل ليست البطالة، وإنما معدل الرواتب الفعلي، الذي لا يفضح مكتب الإحصاء المركزي إلى أي مدى هذا

دل تقرير جديد صادر عن مكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية الإسرائيلية على أن تغييراً في احتساب البطالة من شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية التي احتفلت بها إسرائيل في الأسابيع القليلة الماضية، وهي ٤٧٪، إذ أن احتساب البطالة في مكتب الإحصاء المركزي يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني، كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يساهم هو أيضاً في تخفيض نسب البطالة. وتتجاهل كل هذه التقارير واقع سوق العمل في المجتمع العربي، الذي فيه إقصاء لـ ٧٠٪ من النساء عن سوق العمل، بفعل سياسة التمييز العنصري.

ويقول تقرير الخبير الرئيسي في وزارة المالية، إن معطيات البطالة الإسرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالمية، وأيضاً مقارنة مع البطالة الإسرائيلية في الماضي، ولكن إذا جرى احتساب أولئك الذين يتسوا من البحث عن مكان عمل، وهم يعملون في وظائف جزئية، بخلاف إرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعلنة ستضاعف.

ويطرح تقرير الخبير عدة سيناريوهات لاحتساب البطالة، منها ما يقلل النسبة الرسمية المعلنة، ومنها ما يزيدُها. فاحتساب البطالة في إسرائيل، هو بحسب من عمل ولو ساعة واحدة في الأسبوع الذي يجري فيه مكتب الإحصاء المركزي الاستطلاع. في حين يقول الخبير إنه إذا ما جرى احتساب من لم يعمل على مدى الأسابيع الـ ١٤ الأخيرة، قبل إجراء الاستطلاع، فإن نسبة البطالة قد تنخفض إلى نسبة ١٦٪ بدلا من ٤٧٪. ولكن في المقابل، إذا تم شمل من يتسوا من البحث عن العمل خلال الأشهر الـ ١٢ الأخيرة قبل إجراء الاستطلاع، فإن البطالة ستقفز إلى ٨٠٪. ويؤكد التقرير أن ١٠٪ من المواطنين في إسرائيل موجودون بشكل دائم في هامش احتساب البطالة، نظرا لإسهامهم من احتمال العثور على مكان عمل، والقسم الأكبر من هؤلاء هم من أبناء ٤٥ عاماً وحتى جيل التقاعد، الذي هو للرجال ٦٧ عاماً، وللنساء ٦٢ عاماً.

ويقول التقرير إنه إذا ما جرى احتساب اليائسين من العثور على مكان عمل، ومعهم أيضاً من يتسوا ولكنهم يعملون بغير إرادتهم في وظائف جزئية، فإن نسبة البطالة ستقفز إلى ١٠٦٪، بدلا من البطالة الرسمية المعلنة- ٤٧٪. وفي هذه الشريحة بالذات، تظهر الفجوة الأكبر بين النساء والرجال، إذ أن ظاهرة اليأس من العثور على مكان عمل، أو الاضطرار للعمل في وظائف جزئية، منتشرة أكثر بين النساء، إذ تبين في المسح أن البطالة في هذه الحالة بين النساء ستقفز إلى ١٣٢٪، مقابل نسبة ٩٣٪ بين الرجال، علماً أن الفارق بين النساء والرجال في البطالة الرسمية المعلنة هامشي.

وكانت إسرائيل قد أجرت قبل ثلاث سنوات تغييرات في احتساب جمهور العاملين، إذ تم شمل الجنود ضمن الخدمة الإلزامية والجيش النظامي ضمن جمهور العاملين، ويسري قانون التجنيد الإلزامي على كل شباب وشابات من اليهود بلغ سن ١٨ عاماً، وتمتد فترة التجنيد لدى الشبان إلى ٣٦ شهراً، ولدى الشابات إلى ٢٤ شهراً، ما يعني أن فترة التجنيد الإلزامي، غير الموجود في عدد كبير من الدول المتطورة، تخرج عشرات آلاف الشبان والشابات من دائرة البطالة، رغم أنهم عمليا لا يعملون، ومخصصاتهم المالية هامشية وبالكد

موجز اقتصادي

التضخم المالي ارتفع منذ

مطلع السنة بنسبة (٠.١) ٪

سجل التضخم المالي في شهر آب الماضي تراجعاً بنسبة ٠.٣٪، ما جعل التضخم في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري يرتفع بنسبة تلامس الصفر، ٠.١٪، في حين تراجع التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٠.٧٪. ويواصل التضخم المالي للعام الثالث على التوالي تسجيل تراجعاً، كما هو متوقع له أيضاً حتى نهاية العام الجاري. وهذا انعكاس لحالة التباطؤ في الاقتصاد، وبشكل خاص في الأسواق، وحسب الوتيرة القائمة في السنوات الثلاث الأخيرة، فإن الأشهر الأربعة المتبقية من العام الجاري ٢٠١٦، بما فيه شهر أيلول الجاري، ستشهد وتيرة تضخم ضعيفة، وغالباً ما تكون سلبية، لينتهي العام الجاري، وفق تقديرات المؤسسات الاقتصادية الرسمية، بتراجع بنسبة قد تصل إلى نصف بالمئة.

وتأثر التضخم في الشهر الماضي، وفق ما ذكره مكتب الإحصاء المركزي، من تراجع الأسعار الموسمية، خاصة في أسعار الملبوسات والأحذية والفواكه، ويضاف إليه تراجع أسعار الوقود، الذي عاد وارتفع في الشهر الجاري، وتراجع الشهر الماضي كان الرابع في العام الجاري، الذي يسجل تراجعاً في التضخم، مقابل ارتفاعات طفيفة في الأشهر الأربعة الأخيرة. أما على مستوى الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، فقد تراجع التضخم في سبعة أشهر، مقابل ارتفاعات طفيفة في خمسة أشهر.

وكما ذكر، فإن التضخم في الأشهر الـ ١٢ ما زال في حالة تراجع بنسبة ٠.٧٪، وهو المقياس الأهم لوتيرة التضخم، وبناء على الوضع القائم، إضافة إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية الشيكال أمام الدولار في الأشهر الأخيرة، فإن بنك إسرائيل المركزي سيبقي، كما يبدو، الفائدة البنكية الأساسية عند مستواها الأدنى القائم منذ عامين، وهي (٠.٠٪)، دون أي مؤشر لارتفاعها.

١.٥ مليون "إسرائيلي" غادروا للسياحة في الخارج خلال شهري الصيف

قالت سلطة المطارات والمعايير الإسرائيلية إنه خلال شهري الصيف الماضيين، تموز وآب، غادر البلاد لغرض السياحة، وقضاء العطل الصيفية، في دول العالم، مليون ونصف المليون نسمة، في حين قالت تقارير اقتصادية إن الأساس في هذا، هو الهروب من أسعار النقاهة الباهظة جداً في الفنادق الإسرائيلية، وفي أماكن النقاهة.

وهذه الأرقام، الذي قد تكون سجلت ذروة، قد تسجل ذروة جديدة في شهر تشرين الأول المقبل، في الأعياد اليهودية. كما أن عيد الأضحى المبارك سجل هو أيضاً، وفق تقارير غير رسمية، ذروة في أعداد المحتفلين بالعيد، الذين غادروا إلى الخارج لقضاء العطلة، وفي الأساس إلى ثلاث عناوين كبرى، عدا مناطق أخرى في العالم، وهي: صحراء سيناء، مع استئناف أعداد كبيرة من الفلسطينيين في إسرائيل الوصول إلى منطقة شرم الشيخ، وأيضاً إلى الأردن، وفي منطقة العقبة بشكل خاص؛ وحلت في المرتبة الثالثة، تركيا، وبشكل خاص أنطاليا.

وحسب تقرير سلطة المطارات، فإن مطار "بن غوريون الدولي" (مطار اللد)، سجل في شهري الصيف ذروة، بمرور مليوني شخص منه خلال ذلك الشهرين، وهذا على الرغم من تراجع أعداد السياح الداخلين من دول العالم، وهذا بمطاب ٦٪ زيادة عما كان في العام الماضي ٢٠١٥.

ووفق إحصائيات سلطة المطارات، بما لا يشمل المعابر البرية، ففي شهر تموز الماضي، غادر البلاد عبر مطار اللد، ٨٣١ ألف شخص، مقابل ٧٢٦ ألف شخص في العام ٢٠١٥، و٦٤٤ ألف شخص في العام ٢٠١٤، و٦٢٨ ألف شخص في العام ٢٠١٣، و٥٦٣ ألف شخص في العام ٢٠١٢. وهذا يعني أن عدد المسافرين في تموز الماضي سجل زيادة بنسبة ٤٨٪ عما كان في العام ٢٠١٢. أما عدد السياح الوافدين، في شهر تموز الماضي فقد بلغ ٢٣٣ ألف سائح، أقل بـ ١٣ ألف سائح من العام الذي سبق ٢٠١٥. ولكنه يبقى أعلى بكثير من العام ٢٠١٤، الذي بلغ فيه عدد الوافدين ١٩٤ ألف شخص، بفعل الحرب الإسرائيلية في ذلك الصيف على قطاع غزة.

وكانت سلسلة من تقارير التحذير من السفر إلى الكثير من دول العالم، خاصة في العاملين الماضيين، قد فرضت على أعداد كبيرة من الإسرائيليين عدم السفر إلى الدول القريبة، وبشكل خاص إلى تركيا، التي عادت منذ العام الماضي لتكون عنواناً كبيراً للسياح من إسرائيل.

الحكومة الإسرائيلية

تزيد دعم خبز القمح

تجاوبت الحكومة الإسرائيلية مع توصيات وزارة الصحة ولجنة خاصة، بأن ترفع الحكومة من قيمة دعمها للخبز المصنوع فقط من القمح، ليصل الدعم إلى ما يقارب ٤ ملايين دولار سنوياً، وهذا إضافة إلى توصية المؤسسات الرسمية باستخدام خبز القمح، بدلا من خبز الذرة (الايبيض).

ويستدل من إحصائيات صدرت في الأونة الأخيرة، أن استهلاك خبز القمح سجل في العام الماضي ٢٠١٥ ارتفاعاً بنسبة ١٥٪، مقابل انخفاض استهلاك خبز الذرة بنسبة ٥٪. وتقول تقارير إن مدى استهلاك خبز القمح، الذي هو صحي أكثر من خبز الذرة، مرتبط بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، فالشرايح الفقيرة والضعيفة هي الأقل استهلاكاً لخبز القمح، وكلما ارتفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي، ارتفع أيضاً حجم استهلاك خبز القمح.

من جهة أخرى، فقد تبين من تقارير إسرائيلية أن السوق الإسرائيلية سينقصها مع مطلع الشهر المقبل، تشرين الأول، وبالتزامن مع رأس السنة العبرية، ١٠ ملايين بيضة، وتم تكليف مجلس الدواجن بضمأن أسواق عالمية لاستيراد البيض، على أن يقدم المجلس دعماً للمستوردين بنحو ٥٥٠ ألف دولار، لضمان عدم رفع أسعار البيض.

رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا في الأسبوع الماضي اللتماسات التي قدمها لها مواطنون أميركان، منهم من يحمل الجنسية الإسرائيلية، لمنع تطبيق الاتفاق الذي أبرم بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويجيز نقل معلومات عن حسابات الأميركيين في البنوك الإسرائيلية، الذين أغلب الظن أن قسماً كبيراً منهم يلجأ إلى البنوك الإسرائيلية لغرض التهرب من دفع الضرائب للخرزينة الأمريكية. وقد دخل الاتفاق الذي يتلأم مع قانون أميركي حيز التنفيذ في الشهر الجاري، أيلول، وهذا من شأنه أن يضع حداً، على الأقل من جهة الأميركيين اليهود، للاستفادة من القانون الإسرائيلي، الذي تم إقراره في العام ٢٠٠٣، بمبادرة من كان في حينه وزيراً للمالية، بنيامين نتنياهو، وجرى تعديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى، والذي يمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب عن كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقاً ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة بحثاً عما يسمى "الهجرة النوعية"، بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي المكانات المالية والعلمية.

وجعل هذا القانون الكثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون في إسرائيل "دفيئة لمتهربي دفع الضرائب"، بحسب سلسلة من التقارير الإسرائيلية والعالمية، ومن أبرزها تقرير لمجلة "الإيكونوميست" قبل أكثر من عام، وأيضاً تقرير لصحيفة "ذي ماركرز" الاقتصادية وغيرها من الصحافة الاقتصادية. وكان للبنوك الإسرائيلية الباع الأكبر في استيعاب متهربي الضرائب، وحسب تقارير إسرائيلية فإن الأثرياء اليهود الذين تلقوا قبل سنوات ضمانات بعدم الكشف عن حساباتهم، المسجلة تحت أسماء مستعارة، ولربما أيضاً تحت أسماء شركات وهمية، يهددون بمقاضاة البنوك، لخرقها للاتفاقيات، إلا أن تلك الاتفاقيات تتناهى مع القوانين والمواثيق الدولية، ما يجعل ادعاءتهم ضعيفة.

وتكشفت في بدايات العام الماضي- ٢٠١٥- مسألة ملاحة السلطات الأميركية لثلاثة بنوك إسرائيلية، أولها في الملاحة، البنك الثاني في إسرائيل، بنك ليئومي، بسبب استرته على متهربي ضرائب أميركان يهود، في فروع البنك في الولايات المتحدة الأميركية وفي أوروبا، وانتهت الملاحة بإبرام اتفاق يقضي بأن يدفع البنك غرامة بقيمة ٢٧٠ مليون دولار، والبنكان الأخران هما "هبةوعليم" أكبر البنوك الإسرائيلية،

نتنياهو كاحتكار خطير!

«يشعر رئيس الوزراء بأن أحداً لا يستطيع الفوز عليه ويسمح لنفسه باتخاذ قرارات تتعلق كلها بخطيئة من يعتقد أن ليس له بديل ولذا لا حاجة له لخدمة الجمهور!»

الجهاز الحكومي، فبعد عشر سنوات على قيام نتنياهو بتفكيك المجلس المركزي لحزب الليكود (في أعقاب انشقاق أرئئيل شارون في نهاية ٢٠٠٥، الترجمة)، وبهذا أوقف سلسلة من نهج الفساد المتعلق بالتعيينات على أساس حزبي، فإننا نرى استئناف مثل هذه التعيينات، بموازاة تقليص صلاحيات لجان البحث عن الخبراء، ومعركة وزراء الليكود ضد المبادرة لتحسين اختيار أعضاء مجالس الشركات الحكومية. وهذا يتم في الوقت الذي تكشف فيه الشرطة عن قضايا فساد خطيرة في شركات حكومية، تتضمن اعتقال أشخاص شبهها فساد خطيرة، إلا أن هذا يجعل وزراء الليكود يعيدون النظر بمواقفهم، ويصررون على نهج التعيينات اللا مهنية في الحكومة والشركات الحكومية.

إن جنون العظمة في الحزب الحاكم، ورئيس الحزب (نتنياهو)، وصل إلى حد تشكيل خطر على الديمقراطية. فجميل أن رئيس الوزراء ينتخب بغالبية الأصوات، ولكن المشكلة تكون بعد انتخابه، إذ أنه يتوقف عن خدمة الجمهور، ويشرع في خدمة مصالحه. ومن الخطورة بعمان أن يسمح رئيس الوزراء لنفسه بالعمل بشكل مكشوف ضد المصلحة العامة، اعتقاداً منه بأن المس بصملة الجمهور لن يمس باحتمالات إعادة انتخابه لاحقاً، وهذا الأداء يكسر المبدأ الديمقراطي، القاضي بأن يخدم منتخب الجمهور المصلحة العامة، وإلا فإنه لن يعاد انتخابه مجدداً. إن بقاء ١٥ ألف شخص من دون شبكة قطارات (قبل أسبوعين) قد يكون ثمناً زهيداً لهذا الأداء. إذ لم يغير الاحتكار المسمى نتنياهو هذا النهج، فإن قواعد المنافسة الانتخابية ستسري عليه، ولكن طالما لم يشعر نتنياهو بأنه معرض لمنافسة تشكل تحدياً لمكانته، فإنه سيواصل التدهور في أدائه المتعلق بإدارة شؤون الدولة.

(عن صحيفة "ذي ماركرز")

له بديل في الساحة السياسية.

إن سلسلة القرارات التي اتخذها نتنياهو في الأشهر الأخيرة، يطفئ عليها طابع القوة، مثل محاولته إلغاء الشركة الحكومية للبث العام، التي من المفترض أن تبدأ عملها قريباً، وقراره بنقل قسم التشغيل من وزارة الاقتصاد إلى وزارة الرفاه، التي يتولاها الوزير حاييم كاتس، في محاولة أخرى لمحاصرة صلاحيات وزير المواصلات يسرائيل كاتس، وهذا قرار مناقض لرأي المستوى المهني في قسم التشغيل، والأ ن يأتي قرار هدام، لشل عمل شبكة القطارات، لا شيء، فقط لأن هذا كان مزاجه، دون أن يأخذ بالحسبان النتائج المدمرة. وكل هذه القرارات قائمة على الخطيئة كليا من تمسكه بالسلطة، ولهذا فإنه ينفلت في نهجه.

ومن المجدي متابعة الهجوم العدواني المتزايد من وزراء حزب الليكود على كبار موظفي الدولة، بادعاء أن الحكم بأيديهم، وليس بأيدي الموظفين. والجراءات القائمة لجعل تعيين نواب المصدرا العاملين في الوزارات قراراً بيد الوزراء (من دون نشر عطاءات رسمية، كونهم الجهاز المهني في الوزارة- الترجمة)، من شأنها أن تشكل مساً خطيراً بالجهاز المهني واستقلالته. وحتى أنه في الأونة الأخيرة تم تقليص صلاحيات اللجان المكلفة بالبحث عن مهنيين خبراء للعمل في الوظائف الحساسة. وكل هذه مؤشرات إلى حزب يتملكه جنون العظمة، ويرى في الحكومة على أنها ملعب لمناوراته الحزبية.

ومن المجدي أيضاً المتابعة بخلق استئناف نهج التعيينات على أساس حزبي في

بقلم: ميراف أرلوزوروف

منذ فترة لم تر بنيامين نتنياهو يقدم على خطأ سياسي فظ إلى هذا الحد. ففي محاولة رئيس الوزراء مؤخرًا تنفيذ تصفية (سياسية) لوزير المواصلات يسرائيل كاتس، واختلاق ذريعة لفصله، بسبب الخصام الحزبي بين الاثنين، نجح نتنياهو مجدداً في فتح موضوع الوضع القائم، المتعب منذ عشرات السنين، شل دولة باكمله. فبدلاً من قطع رأس كاتس ووضع على الرف، بعد نهاية أسبوع صاخب، وجعل ١٥ ألف شخص من دون شبكة قطارات، فإن من اهتز كان رأس رئيس الوزراء، الذي واجه غضبا جماهيريا، لم يكن له مثيل منذ سنين.

هناك الكثير من التفسيرات لكيفية إقدام نتنياهو على خطأ سياسي كبير إلى هذا الحد. فهناك من يعزرون هذا إلى قلة التجربة لمدير مكتب نتنياهو الجديد، يوآف هوروفيتس، الذي من دون شك، ساهم في ارتكاب الأخطاء في ذلك الأسبوع. ولكن من يتحمل المسؤولية عن سلسلة الأخطاء، لشل عمل القطارات، هو أولاً وقبل أي شخص رئيس الوزراء، الذي كان على استعداد للتضحية بمصلحة عامة، ولأن يتجاوز تقليداً عاماً وحساساً فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، فقط من أجل توجيه ضربة إلى خصمه في الحزب، الوزير يسرائيل كاتس.

حقيقة أن نتنياهو نسي طريقة فحص الحقائق، بمعنى أنه لم يسع لفهم انعكاسات قرار هوروفيتس بجمع أعمال صيانة في شبكة القطارات في يوم السبت، باتت طابع ونهج عمل نتنياهو، الذي ينسخر الأدوات لمصلحه، حتى وإن كان الثمن شل دولة باكمله.

إن المشكلة الأساسية لدى نتنياهو تكمن في أنه يعمل انفرادياً، كما لو أنه محتكر للسلطة. وهو يشعر اليوم بأن لا أحد يقدر على الانتصار عليه. ولهذا فإنه يجيز لنفسه اتخاذ قرارات منفصلة، باعتقاده أنه لن يدفع ثمنها، لأنه ليس

عشرة افتراضات خاطئة وكاذبة بشأن إسرائيل!



(أفغاب)

الفلسطينيون: رفض تام ومتواصل لسلطة الاحتلال.

هذا الاتهام ينبع، بين أشياء أخرى، من عدم فهم الطابع العنصري لظاهرة الأبارتهايد (الفصل العنصري) وعدم فهم أعمق لطابع دولة إسرائيل كمجتمع ديمقراطي، مفتوح وتعددي.

مساواة إسرائيل بنظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا يرفضها، رفضاً تاماً ومطلقاً. كل من يتمتع بمعرفة وتجربة كافيتين لنظام الأبارتهايد، بمن في ذلك مواطنو جنوب أفريقيا. من الواضح أن الغاية من هذه الدعاية التحريضية الكاذبة، فضلاً عن رفض وجود دولة إسرائيل، هي مخادعة المجتمع الدولي وتشجيعها على فرض منظومة من العقوبات والإجراءات الدولية بحق دولة إسرائيل، بالاستناد إلى ما فرض من عقوبات وإجراءات ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

إسرائيل هي مجتمع متعدد الأعراق ومتنوع المشارب. السكان العرب يشاركون بصورة فعالة في جميع العمليات والنشاطات السياسية، على قدم المساواة. إنهم ينتخبون أعضاء الكنيست الذين يمثلونهم، والفضاء الذين يجلسون على كرسي القضاء في جميع المحاكم من جميع الدرجات، بما في ذلك المحكمة العليا الإسرائيلية. وثمة عرب إسرائيليون رؤساء لأقسام مختلفة في جميع المستشفيات، أعضاء في السلك الأكاديمي الرفيع في جميع الجامعات، إضافة إلى ضباط كبار في الشرطة وفي الجيش.

لكل طائفة دينية في إسرائيل محاكم دينية خاصة بها تطبق قوانين الشريعة الإسلامية، القانون الكنسي المسيحي والقانون الديني اليهودي. خلافاً لما هو عليه الحال في الدول العربية ودول أخرى أعلنت عن ديانة واحدة أنها ديانة الدولة، الحصرية والوحيدة، أو في الدول الغربية التي تتبنى وتعلن الديانة المسيحية باعتبارها الديانة المركزية. وخلافاً لدول إسلامية مثل إيران والسعودية، حيث فيها مناطق كاملة، مدن وشوارع مخصصة للمسلمين ومقصورة عليهم فقط، وفيها تمييز رسمي ضد النساء وتعتبر المثلثين جنسيا مجرمين - خلافاً لهذا كله، يعتبر القانون الإسرائيلي والإسلام، اليهودية والمسيحية ديانات رسمية ويدافع عن حرياتهما، بصورة دستورية.

أخيراً، سواء كان الحديث يجري عن الحوار السياسي - الاجتماعي اليومي أو عن وسائل الإعلام المحلية، أو العالمية، فإن الأكاذيب المذكورة أعلاه تظهر بوتيرة مرتفعة وبصورة مستمرة ودائمة.

إن جاليات كثيرة، وخاصة الجاليات اليهودية المنتشرة في العالم، جاليات مسيحية، طلاب وطواقم أكاديمية، برلمانيين، صحافيين وأناسا كثيرين ذوي نوايا سليمة - يتم تحديدها هدفاً يتم استغلاله بصورة كلية لإنتاج رواية مصطنعة، بواسطة تكرار الأكاذيب، التشويه وطمس الحقائق.

نأمل في أن يتم الكشف عن هذه الالاعيب، رفضها واستنكارها بصورة قاطعة لا جدال فيها.

(*) ألين بيكر، محام، مدير «معهد الدبلوماسية الجماهيرية» في «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» (ICA)، أشغل في السابق منصب المستشار القانوني ونائب المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما أشغل منصب سفير إسرائيل في كندا وممثل إسرائيل في مؤتمرات دولية وفي مفاوضات مختلفة في مجالات القانون الدولي. هذه المقالة نشرت في موقع المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة (٢٠١٦/٧/١٨). ترجمة خاصة

باتفاقيات أوسلو وقد أوضحت، مراراً، أن ليس في نيتها، على الإطلاق، اتخاذ خطوات من جانب واحد لتغيير الوضع في المناطق أو مكائتها. الأوضاع الراهن الحالي هو نتيجة رفض القيادة الفلسطينية العودة إلى مائدة المفاوضات واختيارها إشغال المجتمع الدولي بالضحوية الدائمة، إنتاج و طرح مبادرات سلبية ترمي إلى الطعن بشرعية دولة إسرائيل وتقويضها ونفي طابع إسرائيل كدولة يهودية. القيادة الفلسطينية تفضل شن حرب دبلوماسية واقتصادية، بواسطة مقاطعة إسرائيل، والمبادرة إلى إجراءات قضائية خيالية في محاكم دولية ودولية ضد قادة ومسؤولين إسرائيليين. الفرض الإكراهي لحلول سياسية، من طرف واحد، من جانب منظمات دولية، مؤتمرات دولية أو دول أجنبية - ليس هو الطريق المقبول والمرغوب لتغيير الوضع الراهن. في غياب أية مسارات دبلوماسية، قائمة وعملية الآن، سيبقى الوضع الراهن الحالي ثابتاً ودائماً، بالتأكيد.

«ثمة تشابه بين الإسلاموفوبيا والاسامية»، غير صحيح!

الميل الواضح لدى المجتمع الدولي للربط بين اللاسامية (معاداة السامية) والإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام)، بوصفهما ظاهرتين متساويتين من حيث الحجم والقوة، هو ميل خاطئ ومضلل (مخادع) تماماً. وهو ميل نابغ، للأسف، من شعور الكياسة السياسية المبالغ به وغير المنطقي لدى بعض الدول الغربية، بل حتى لدى بعض المجموعات اليهودية والمسيحية. اللاسامية هي ظاهرة أساسية موجهة نحو اليهود فقط، منذ آلاف السنين، وقد أوقعت العديد من المجازر، عمليات الطرد، عمليات التعذيب والإهانات الجماهيرية، الإعدامات بدون محاكمة (البنش)، تغيير الديانة بالقوة والإكراه، هدم الكُنس والمقابر، الاستبعاد، مصادرة الممتلكات وغيرها. وقد بلغت هذه الظاهرة ذروتها في الهولوكوست.

التهجمات اللاسامية تستخدم كمركب أساس في الإعلام العربي والفلسطيني، في منهاج التعليم في المدارس، في رسوم الكاريكاتير وفي عظات الأئمة في المساجد. كان هدف اللاسامية الدفع نحو القضاء على الشعب اليهودي وإبادة الكلية، عرقياً. لذلك، ليس من المنطقي ولا من الصواب إجراء أية مقارنة، مهما كانت، بين اللاسامية والإسلاموفوبيا، علماً بأن منبع هذه الأخيرة هو الإسلام في ضوء الحركات الأصولية المتعصبة وما تمارسه من إرهاب. ولكن، ليس في هذا أية فلسفة تدعو إلى القضاء على المسلمين وإبادةهم عرقياً. في هذا السياق، يعتبر نزع شرعية دولة إسرائيل في نظر غالبية الدول الغربية صيغة محدثة من اللاسامية.

«إسرائيل دولة عنصرية تنتهك حقوق الإنسان وتدعو إلى الأبارتهايد»، غير صحيح!

يُطرح هذا الاتهام، بصورة مستمرة ومثابرة، من قبل قادة فلسطينيين ومحزبين يساريين في مختلف أنحاء العالم. وكان قد طرحه في الأصل ياسر عرفات، في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية، وهو المؤتمر الشائن الذي عقد في مدينة ديربن في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠١. حتى أن مؤتمر المنظمات غير الحكومية (NGO) الذي التام ضمن أعمال مؤتمر ديربن ذاته قد تبني هذا الاتهام.

إنكار تراث وتاريخ الشعب اليهودي والأماكن المقدسة لليهود. لكنهم لا يستطيعون تغيير الحقيقة التاريخية بأن القدس كانت، منذ الأزل وحتى الآن، المركز الديني والتراثي لليهود. والقدس تلعب دوراً في تاريخ المسيحية، أيضاً. وهو ما تؤكدُه نصوص القرآن والعهدين القديم والجديد، فضلاً عن مؤلفات المؤرخين.

لا أساس لمحاولات القيادة الفلسطينية لإنتاج التحريض والعدف بواسطة بث الاتهامات الملققة والأكاذيب بشأن المواقع المقدسة للإسلام والمسلمين، وليس من شأن هذا المسعى تغيير حقيقة أن القدس تدرج، طبقاً لاتفاقيات أوسلو، ضمن القضايا المطروحة على طاولة مفاوضات التسوية النهائية الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين. لا أساس ولا أمل للتوقعات والتأملات بأنه سيكون في الإمكان ممارسة ضغط دولي وداخلي على الجمهور الإسرائيلي لكي يؤيد ويقبل أية مطالب بشأن الانسحاب الإسرائيلي والإخلاء، من جانب واحد، من مناطق عربية في القدس الشرقية ومحيطها، خارج إطار المفاوضات، كما هو متفق عليه.

«القيادة الإسرائيلية وحكومة إسرائيل متصلتان، متطرفتان وتعارضان السلام»، غير صحيح!

إن العدائية الشرسة من جانب عناصر وأوساط خارجية تجاه الحكومة الديمقراطية المنتخبة في إسرائيل لا مبرر لها، ليست في محلها وتشكل إهانة للجمهور الإسرائيلي، الميل، وخاصة لدى حكومات أوروبية ومنظمات دولية، إلى تقبل - دون أي اعتراض - الاتهامات الملققة، الصادمة والبشعة، بحق إسرائيل، والتي تشمل أحياناً تهجمات معادية للسامية أيضاً. ليس إلا نوعاً كلياً للمناورات والألاعيب. ذلك أن هذه الاتهامات تسيء، بصورة مقصودة ومستهزئة، استغلال حسن النية ونهج اللياقة السياسية الشائعين في الدول الغربية وفي أوساط الجمهور ووسائل الإعلام في تلك الدول. هذه الظاهرة تأتي على حساب التحليل التاريخي والقانوني الحقيقي، المبني على الحقائق.

بعض السياسيين الأوروبيين والأميركيين، رؤساء الجاليات والمنظمات اليهودية وغيرها، مثل الهيئات الدولية والإقليمية (التي قد تكون لديها، جميعاً، نوايا طيبة) - يشعرون بأن لديهم من القدرة والمعرفة ما يوفق ما تتمتع به القيادة المنتخبة، والجمهور عامة، في إسرائيل، لمعرفة ما هو المطلوب والملائم لمصالح إسرائيل. وفي هذا السياق، يواجه الجمهور الإسرائيلي، بكل فئاته وشرائحه، تهديدات ومخاطر يومية من العنف والإرهاب ويتمتع بقدر عال من الوعي السياسي والقدرة على تقرير مصيره.

الفرضية الأساس القائلة بأن الضغط الدولي سيؤدي إلى إسقاط الحكومة الديمقراطية المنتخبة في إسرائيل لا تعكس بصورة صحيحة مدى قوة الديمقراطية الإسرائيلية وصلابتها، بل تتناقض مع المبادئ الديمقراطية التي يتبناها الغرب.

«الواقع القائم الراهن بين إسرائيل والفلسطينيين غير دائم ولا يمكن أن يصمد»، غير صحيح!

الوضع القائم، بما فيه من طريق سياسي مسدود بين إسرائيل والفلسطينيين، ليس نتيجة رفض أو عناد إسرائيلييين، كما يدعي بعض الزعماء، الحكومات والمحليين في الغرب.

أعربت إسرائيل، باستمرار وبثبات، عن رغبتها في العودة الفورية إلى مسار المفاوضات. إسرائيل ملتزمة

الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) يشغل منصبه منذ ١١ عاماً برغم أنه انتخب لفترة ٤ سنوات فقط. السلطة الفلسطينية لا تحظى بتأييد جماهيري ومعروف أنها تفتقر إلى الصدقية وإلى المسؤولية في أوساط الجماهير التي تدعي تمثيلها. هذا الوضع يزعزع أية ثقة بسلطة فلسطينية صادقة وموحدة، قادرة على تمثيل الجمهور الفلسطيني بالنجاعة والاستقامة الضرورتين. ويحبط هذا الوضع أية قدرة على إدارة أية مفاوضات وعلى تطبيق أية التزامات دولية.

«القيادة الفلسطينية معتدلة ومستعدة لإجراء مفاوضات والعيش بسلام مع إسرائيل»، غير صحيح!

وفقاً لأي من المعايير المقبولة، القيادة الفلسطينية بعيدة عن أن تكون معتدلة. حتى بمعزل عن التحريض الذي تشنه «حماس»، تروج القيادة الفلسطينية سياسة رسمية ترفض التطبيع مع إسرائيل والإسرائيليين، بل تمجد وتشجع - أحياناً كثيرة - عمليات إرهابية ضد إسرائيليين.

القيادة الفلسطينية ترفض العودة إلى طاولة المفاوضات وترفض عقد لقاءات أو إجراء أي حوار مع مسؤولين إسرائيليين. وهي تسد الباب أمام أية علاقات بين فلسطينيين وإسرائيليين في المستويات الدبلوماسية والمهنية كما تمنع، خلافاً للالتزاماتها وتعهداتها ضمن اتفاقيات أوسلو، أي تعاون أو تطوير أية علاقات في إطار برنامج «شعب لشعب» (People-to-People).

القيادة الفلسطينية تبادر وتدعو، جهاراً، إلى المقاطعة، العقوبات ورفض التجارة والعلاقات الثقافية مع إسرائيل (Boycott Divestment and Sanctions - BDS)، في مسعى لنزع شرعية إسرائيل في المجتمع الدولي، في المنظمات الدولية والإقليمية، في المحاكم الدولية وفي الأمم المتحدة وهيئاتها ومنظماتها المختلفة.

على الرغم من أن إسرائيل قد عبرت عن استعدادها لقبول مبدأ «دولتين لشعبين»، لا تزال القيادة الفلسطينية ترفض، بصورة منهجية ومثابرة، قبول إسرائيل كدولة ديمقراطية للشعب اليهودي.

«المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية وتنتهك القانون الدولي»، غير صحيح!

يقوم هذا الادعاء على قراءة غير صحيحة وخاطئة للقانون الدولي وللالتزامات والتعهدات المتبادلة بين إسرائيل والفلسطينيين.

الحظر على نقل سكان إلى داخل منطقة محتلة (واقعة تحت الاحتلال)، كما نص عليه ميثاق جنيف من العام ١٩٤٩ بشأن حقوق المدنيين في حالة نزاع مسلح، تمت صياغته على هذا النحو الصريح من أجل منع تكرار ظاهرة نقل السكان، بكثافة عالية وبالقوة، كما تم تنفيذها من قبل النازيين إبان الحرب العالمية الثانية. ولكن، ليس في سياسة الاستيطان الإسرائيلية أي نقل للسكان بالقوة أو بكثافة عالية، ولذا، فليست هناك أية صلة أو أهمية تتعلق بسياسة الاستيطان الإسرائيلية.

سياسة الاستيطان الإسرائيلية تعتمد على الاستخدام القانوني للأراضي التي ليست بملكية خاصة، طالما لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية للصراع. إن استغلال الأراضي التي ليست بملكية فردية خاصة، أو استخدامها، لأغراض السكن أو الزراعة يتماشى تماماً مع القواعد والمعايير الدولية المقبولة والمعتمدة. شريطة ألا يتم تغيير مكانة الأرض القانونية، إلى حين تسوية النزاع بصورة نهائية ودائمة.

لذلك، المستوطنات الإسرائيلية لا تمثل أي انتهاك للقانون الدولي. وأي رأي آخر غير هذا، سيكون متأثراً دون شك بتوجهات سياسية منحازة ومغلوبة لا تتعامل مع الوضعية القانونية الحقيقية بصورة منصفة.

بالرغم من الآراء والمواقف المتناقضة بشأن قانونية الاستيطان في المناطق، تم الاتفاق في اتفاقيات أوسلو على أن تكون مسألة الاستيطان إحدى قضايا المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل. إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي، تم الاتفاق في اتفاقيات أوسلو، بشكل واضح وصريح، على أن لا شيء يعيق أو يمنع أيًا من الطرفين - الإسرائيليين والفلسطينيين - من تنفيذ أعمال التخطيط والبناء في المناطق الخاضعة لسيطرة كل منهما. العكس هو الصحيح: تم الاتفاق، صراحة، على أن التخطيط والبناء مسموحان.

وعلى ضوء هذا، فإن أي رأي اعتباطي أو من جانب واحد بشأن عدم قانونية الاستيطان، وأي موقف يصدر عن قيادة دولية أو عن منظمة دولية بشأن ضرورة إزالة المستوطنات وإخلائها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين ينطوي (هذا الرأي وهذا الموقف) على سعي مناقض للاتفاقيات وعلى حكم مسبق بشأن مسألة مطروحة على طاولة المفاوضات.

الادعاء القائل بأن الاستيطان هو مصدر النزاع، يفنقر إلى أي منطوق، فالحقيقة المعروفة هي أن النزاع قائم منذ زمن طويل، قبل إقامة أية مستوطنة، حينما حاول العرب - منذ العام ١٩٤٨ - منع إقامة دولة إسرائيل وما زالوا يواصلون محاولاتهم من أجل القضاء عليها وإبادةها.

«القدس ملك للعرب فقط وليس لليهود أية حقوق فيها»، غير صحيح!

القيادة الفلسطينية تزور التاريخ وتحاول في العلن، في المنظمات الدولية وفي أوساط الجمهور العالمي،

بقلم: ألين بيكر (*)

تواجه دولة إسرائيل سيلاً من القرارات والبيانات الدولية، «مشاريع السلام» والنصائح من حكومات، منظمات دولية، قادة، «خبراء» وعناصر مختلفة في العالم، بما في ذلك مجموعات يهودية، مسيحية وإسلامية. ويستند جميع هؤلاء إلى افتراضات خاطئة وكاذبة وإلى آراء مسبقة شائعة بين أوساط دولية عديدة، سواء بشأن طابع إسرائيل كدولة، أو بشأن قادتها، مواقفها وآراء غالبية الجمهور الإسرائيلي.

هذه الافتراضات الخاطئة والكاذبة باتت تستلزم معالجة جدية وتفصيلية على النحو التالي:

«انسحاب إسرائيل من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) سيضمن لها الأمن والتعاطف الدولي». غير صحيح!

قبل دخول إسرائيل إلى مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، إبان حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧)، بذلت الدول العربية كل ما في وسعها لمهاجمة إسرائيل وإضعافها، على الصعيدين العسكري والدبلوماسي. نحن نتابع في هذه الأيام الجهود التي تبذلها الدول العربية، إيران والقيادة الفلسطينية على الصعيد الدولي، وخاصة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، للشكيك في التاريخ والتراث اليهوديين في أرض إسرائيل وفي القدس والشكيك في مجرد حق دولة إسرائيل في الوجود كدولة يهودية شرعية. يصرح الفلسطينيون باستمرار برغبتهم في إنشاء دولتهم على كامل تراب فلسطين الانتدابية، وهكذا يربون أبناءهم أيضاً.

المبادرة التافهة الأخيرة التي اتخذتها القيادة الفلسطينية لإعداد دعوى قضائية في بريطانيا ضد وعد بلفور (١٩١٧) تثبت الرفض الفلسطيني الجذري لوجود دولة إسرائيل.

منذ إنشاء دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، لا تزال إسرائيل هي الدولة الوحيدة، العضو في منظمة الأمم المتحدة، التي لا تتمتع بمبدأ «المساواة في السيادة» المكفول لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ولا تستفيد منه.

من الواضح للجميع أن الانسحاب من المناطق في الواقع الراهن سيشكل خطراً جدياً يهدد أمن دولة إسرائيل.

«الاحتلال الإسرائيلي في المناطق غير قانوني ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي»، غير صحيح!

دخلت إسرائيل إلى المناطق (المحتلة) في العام ١٩٦٧ بعد أن تعرضت لهجوم من قبل كل جاراتها وتصرفت بمبدأ الدفاع عن النفس في وجه هجوم عدواني. احتلال أراض في خضم نزاع مسلح هو حالة قضائية معروفة ومقبولة في القانون والتطبيق الدوليين. إسرائيل ملتزمة بتطبيق المبادئ والقواعد الإنسانية والقضائية الدولية التي تسري في حالات إدارة مناطق جميع الإجراءات الإسرائيلية في إطار إدارة المناطق تخضع لرقابة وثيقة من جانب المحكمة العليا الإسرائيلية.

مناطق يهودا والسامرة لم تكن، في أي يوم من الأيام، تحت سيطرة أو سيادة فلسطينية. حتى الآن، لم تكن تنوي جعل هذه المناطق دولة فلسطينية. ليس هنالك أي مفعول أو أساس قانوني لمصطلح «مناطق فلسطينية محتلة» الذي يتكرر تباعاً، سواء في قرارات الأمم المتحدة أو في بيانات بعض الزعماء الأوروبيين. هذا المصطلح يفنقر إلى أي إسناد أو أساس قانوني وليست هناك أية وثائق أو مستندات قانونية أو تاريخية ملزمة بشأنه. غير أن استخدام هذا المصطلح يشكل، في المقابل، انتهاكاً وحكماً مسبقيين لمسألة مدرجة على جدول أعمال المفاوضات، طبقاً لاتفاقيات أوسلو التي اتفق فيها على أن الوضعية النهائية، الثابتة والدائمة، للمناطق سوف تتحدد بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فقط لا غير.

من الحقائق المقبولة والمعروفة أن ثمة نزاعاً حول الوضعية النهائية الدائمة للمناطق. وقد تم الاتفاق بين الطرفين على بحث موضوع الخلاف والنزاع هذا في إطار المفاوضات بينهما حول التسوية النهائية. من المعروف في هذا السياق أن إسرائيل مطالب تاريخية وقانونية قديمة جداً تتعلق بحقوقها في مناطق يهودا والسامرة.

الاتفاقيات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين تحدد إطاراً متفقاً عليه لحل وتسوية النزاع الإقليمي بينهما ولتحديد المكانة النهائية والدائمة للمناطق، من خلال المفاوضات المباشرة فقط. إلى حين انتهاء المفاوضات والتوصل إلى اتفاق نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين يضع حلاً للنزاع بينهما حول الأراضي، ليس ثمة أي مفعول أو شرعية لأي من القرارات السياسية الخارجية أو القرارات الدولية التي تقول إن المناطق فلك للفلسطينيين.

«القيادة الفلسطينية موحدة وتحظى بتأييد واسع»، غير صحيح!

القيادة الفلسطينية بعيدة عن أن تكون قيادة موحدة، ثمة قطيعة تامة، مطلقة وغير قابلة للوصل، بين السلطة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية في يهودا والسامرة وبين سلطة «حماس» في قطاع غزة. القيادة الفلسطينية معروفة بأنها فاسدة بدون حدود. الزعيم

التقرير السنوي لـ «معهد سياسة الشعب اليهودي»

إسرائيل تواجه تحديات إقليمية وفرصا تاريخية لتوسيع علاقاتها في المنطقة

«التقرير يحذر من عدة تحديات في صلبها الفلاقل التي تشهدها دول المنطقة*ويرى في العلاقات السرية القائمة مع دول عربية “فرصة تاريخية لتوسيع العلاقات”! «التقرير يحذر من الخطر على “هوية إسرائيل اليهودية” إذا ما استمر توجه الانزلاق نحو دولة ثنائية القومية*»

كتب برهوم جرابيسي:

قال التقرير السنوي لـ “معهد سياسة الشعب اليهودي” التابع للوكالة اليهودية الصهيونية الصادر أخيرا، إن أمام إسرائيل سلسلة من التحديات في المنطقة، رغم أن بعض التحديات قد ضعفت على إيقاع الفلاقل التي تشهدها بعض الدول العربية. وفي المقابل فإن أمام إسرائيل سلسلة من الفرص التاريخية، حسب الوصف، وأهمها احتمال توطيد علاقات مع دول عربية، ولكن مع ضرورة الانطلاق بمبادرة لحل الصراع. كما حذر التقرير من أن استمرار انزلاق إسرائيل نحو دولة ثنائية القومية، من شأنه أن يهدد “هوية إسرائيل اليهودية”.

وقال التقرير في مقدمته إن التقرير يركز في تقييماته على خمسة مقاييس لأوضاع اليهود في العالم:الجيوسياسية، والعلاقة بين المجتمعات اليهودية، والديمغرافية، والهوية والانتماء، والموارد المادية، وابتداء من تقرير العام المقبل، سيتم ضم مقياس سادس وهو العلم والعصنة. ويؤكد المعهد أن التقييم السنوي الذي يجريه “معهد سياسة الشعب اليهودي”، يتم عرضه على الحكومة الإسرائيلية، وأن لهذه التقييمات حصة في القرارات المتعلقة بتمويل وبرمجة عمل قيادات وهيئات قيادية يهودية في أنحاء مختلفة من العالم.

ففي الأجزاء السياسية العامة في المنطقة، يقول التقرير إن التطورات الأخيرة الحاصلة حول إسرائيل تثير القلق، وبشكل خاص من نشاط جهات ليست سلطوية، مثل تنظيم داعش وحركات إسلامية أصولية أخرى، فهذه الحركات، وفق التقرير، “تهدد بعدم استقرار المنطقة، وأيضا المجتمعات اليهودية، والا يهودية في العالم”. وفي المقابل، هناك تهديد اشتعال القتال من جديد مع قطاع غزة، في حين أن لدى حزب الله ١٠٠ ألف صاروخ، ومنها صواريخ ذات دقة عالية وبعيدة المدى، أكثر من ذي قبل. كذلك، وفق التقرير، فإن قسما من التهديدات القائمة في مواجهة إسرائيل قد ضعف في الأونة الأخيرة، خاصة ما تفرزه الحرب الدائرة في سورية، وانشغال عدة اطراف فيها. وبشكل خاص إيران وحزب الله، الذي حسب التقرير تكبد خسائر ضخمة جدا في سورية.

تحديات وفرص

ويخلص التقرير التحديات الماثلة امام إسرائيل في ثماني نقاط مركزية: * «الخطر من أن لا تنفذ إيران التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، وأن تزيد من حراكها الاقليمي، وتتعرض قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية”. * «خطر تدهور الأوضاع الأمنية في الجبهة الشمالية- حزب الله وسورية» وفي الجبهة الجنوبية- حماس وجهات مسلحة في سيناء». *«المقاومة الفلسطينية-“انتفاضة الأفراد -حسب تعبير التقرير، فهي قد تراجعت” ولكن موجات عنف قد تندلع من جديد بوجوه أخرى، وأشد خطورة”.

* «التوتر المستمر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، ما يشكل تهديدا لثماتة مثلث العلاقات، إسرائيل، أميركا والأميركان اليهود. وتحويل إسرائيل إلى مسألة حزبية أميركية”.

* «استمرار التراجع في مكانة الولايات المتحدة الأميركية للقيام بدور مركزي في الشرق الأوسط، على أن يتم سد الفراغ الناشئ، من قبل جهات أخرى، وهي مريحة بدرجة أقل لإسرائيل”.

«ضعف الجهاز الفلسطيني، إلى درجة عدم القيام بالمهمات، ما يعكس على التعاون الأمني مع إسرائيل، إضافة إلى احتمال نشوء فوضى في حال أنهى الرئيس أبو مازن مهمات منصبه”.

«السعي إلى تغيير طابع العملية السياسية الإسرائيلية الفلسطينية، مثل فرض حل برعاية الأمم المتحدة، وقيادة دولية. «السعي إلى ضرب مكانة إسرائيل الدولية، من خلال اجراءات مقاطعة، وسب شرعية.

وفي المقابل، يقول التقرير إنه إلى جانب التحديات، هناك فرص لتحسين وضعية إسرائيل، ويخلصها بخمس نقاط مركزية:

«استبدال الرئيس في الولايات المتحدة قد يخلق فرصة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجانبين.

* «توطيد العلاقات مع العالم الشني، الذي يبدي حاليا انفتاحا أكبر تجاه إسرائيل على ضوء التهديد الإيراني، وخطر جهات متطرفة”.

«الارتكاز على دعوة الرئيس المصري لدفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني، واستعداده للمساعدة في مهمة استئناف عملية السلام، وضمانها من خلال اطار اقليمي داعم.

«استمرار تطوير العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، مع قوى عالمية تزدهر باستمرار في آسيا، مع تركيز خاص على الصين والهند.

«استغلال موارد الغاز كرافعة للعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، والتأثير على المنطقة- مصر والأردن وتركيا والفلسطينيون- وخارج المنطقة، مثل روسيا والصين والهند. ويقول التقرير إن “الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يعد يَفشل التعاون المتعاطف، رغم أنه سري، مع جارات إسرائيل العربية. فعزلة إسرائيل المتزايدة تتم خارج المنطقة (الشرق الأوسط). فالفلسطينيون يحاولون فرض طابع دولي على الصراع، في حين تفشل إسرائيل في عرض ادعاءات أمام أوروبا ودول أخرى تعزز موقفها، وبهذا فإن سحب شرعية الدولة اليهودية في الحلبة الدولية يتزايد”.

وتستغل حركات مثل حركة المقاطعة الدولية “بي. دي. إس” المعارضة الدولية للسيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، من أجل تطبيق هدفها الحقيقي، وهو سحب شرعية الكيان الإسرائيلي. فعلى الرغم من أن هذه الحركة تتركز أساسا في الاحتلال والمستوطنات في الضفة الغربية، فإنها تنجح أيضا في النستر على هدفها الحقيقي. ويقول التقرير “إنه طالما أن سيااسة السيطان الإسرائيلية تظهر بكونها لا تتماشى مع حل الدولتين، فإن إسرائيل ستستصعب لجم حركة سحب شرعتها”.

وهذا الأمر يؤثر على قسم من علاقات “الثالوث”، واشنطن إسرائيل والأميركان اليهود، بحسب التقرير، الذي قال “إن الشبان اليهود، واليهود الاصلاحيين، وبشكل خاص المنتمين إلى الحزب الديمقراطي، يتأثرون من السياسة الإسرائيلية التي تستدعي الاعتراض عليها”. ويضيف “إن الفلسطينيين ينجون أكثر فأكثر من عرض أنفسهم كضحايا، وسط

غياب مبادرات إسرائيلية، تثبت بشكل ملموس أن إسرائيل تسعى إلى حل الدولتين للشعبين. وإن الفلسطينيين هم الذين يعارضون كل تحرك بسيط نحو هذا الحل. وهذا نهج (إسرائيلي) سلمي قد يتزايد”.

ويضيف “من الواضح أن إسرائيل لا تستطيع التفاوض مع ذاتها ، في حين أن القيادة الفلسطينية الحالية لا تريد، أو أنها لا تستطيع الوصول إلى طاولة المفاوضات، وبالتأكيد لن توافق على الحلول الوسط المطلوبة من أجل الوصول إلى أي اتفاق سلام. وعلى الرغم من هذا، فإن لإسرائيل مصلحة في اتخاذ اجراءات ميدانية، من شأنها أن تمنح مجال معيشة، وتشجع على التطور الاقتصادي لدى الفلسطينيين. وعلى إسرائيل أن تتخذ اجراءات من شأنها أن توضح أن مسؤولية الجمود تقع على عاتق الفلسطينيين.

“إن لإسرائيل حاليا فرصة تاريخية، خارجة عن المألوف، للارتباط بدول سنية معتدلة: مصر والأردن والسعودية ودول الخليج. واتخاذ خطوات تجاه المصالح مع الفلسطينيين، أو في اتجاه التعاون، من شأنها أن تسهّل عملية الارتباط هذه. وتصريحات رئيس الوزراء ووزير الدفاع بشأن مبادرة السلام العربية تعتبر في الشتات، تطورات ايجابية، وتثير الأمل باتخاذ اجراءات عينية للتنفيذ”.

وجاء في مقدمة التقرير التي كتبها رئيسًا مجلس إدارة “معهد سياسة الشعب اليهودي”، دينيس روس وستيوارت آيزنشتات: “إننا نعبر عن قلقنا من النهج الذي يجعل إسرائيل في الولايات المتحدة شأنا حزبيا. فقد دلت استطلاعات رأي أميركية، على أن ٨٠٪ من المتماثلين مع الحزب الجمهوري، يؤيدون إسرائيل وليس الفلسطينيين، بينما النسبة لدى المتماثلين مع الحزب الديمقراطي، حوالي ٥٠٪”.

ويقول روس وآيزنشتات إنه على الرغم من تزايد نشاط الأميركيان اليهود في اتجاه إسرائيل، وبشكل غير مسبوق، إلا أنه في ذات الوقت، من الممكن ملاحظة حراك مناقض بين اليهود التابعين لحركات أخرى، مثل الاصلاحيين والمحافظين، وبالذات جهات علمانية ومجموعات ليبرالية تتزايد لديها توجهات الابتعاد عن إسرائيل. طالما أن التقلبات الديمغرافية الإسرائيلية تتجه أكثر نحو الأصولية اليهودية، وفي اتجاه اليمين السياسي.

ويدعو التقرير الحكومة الإسرائيلية والمؤسسة الصهيونية إلى الانتباه أكثر، إلى توجهات جديدة في أوساط اليهود والتطوع اليهودية في الولايات المتحدة، لكونها باتت تميل للترجع والتطوع في أمور عامة (في الولايات المتحدة)، على حساب أهداف يهودية أو إسرائيلية. فكثير من الاتحادات اليهودية باتت تتحدث عن جمود في مستوى التبرعات في السنوات الأخيرة.

لا تغييرات سريعة

ويقول تقرير “معهد سياسة الشعب اليهودي” إن “إسرائيل لا تستطيع أن تتوقع تغييرا سريعا في الطابع العنيف والمتقلب في المنطقة. ٣٠٪ من سكان الشرق الأوسط هم شبان من أبناء ٢٦ عاما وما دون النسب كما وردت في التقرير وعلى الأغلب هي نسبة خاطئة، إذ أنها من المفروض أن تكون أعلى بشكل ملحوظ نتيجة نسب التكاثر العالية نسبيا) و ٣٠٪ من الشبان عاطلون عن العمل. والاقتصاد يراوح مكانه، وأنظمة الحكم فاشلة”.

المنتزه الاسرائيلي

و”الانتماء القبلي والحمايلي هو الأقوى، مقارنة مع الالتزام المدني للدولة، والشرح بين السنة والشبيعة يواصل التسبب بسفك الدماء بمستويات قاسية، حتى بعد مرور ١٣٨٤ سنة على وفاة النبي محمد (ص). والأمل الذي نشأ في أعقاب الربيع العربي تحول إلى خيبة أمل قاسية. وكل هذا يخلق فراغا، يفسخ المجال أمام ظهور ميليشيات محلية ومنظمات اراهبية، وأيديولوجيات اسلامية متشددة.

”صحيح أن داعش تكبد هزائم هامة في الأشهر الأخيرة، إلا أنه ما يزال يشكل مصدر إلهام وجذب للشبان المسلمين. ولهذا التنظيم ما يزال تأثير على المنطقة، ويسيطر على مناطق جغرافية واسعة في العراق وسورية، وله ذراعان في ليبيا وصحراء سيناء. كذلك فإن نهج انهيار الأجهزة السياسية في المنطقة ما زال مستمرا. كما هي الحال في العراق وسورية ولبنان وليبيا واليمن. والمأساة الكبرى في سورية ما تزال متواصلة. إذ تجاوز عدد القتلى ٤٠٠ ألف، إضافة إلى ٥ ملايين لاجئ سوري خارج وطنهم، و٦را مليون لاجئ في داخل سورية”.

هوية إسرائيل اليهودية

كهدف استراتيجي

وتحت عنوان: “الحفاظ على هوية إسرائيل اليهودية كهدف استراتيجي”، يقول التقرير إن تقييم مدى مئانة إسرائيل، لا يتلخص في حجم علاقات إسرائيل في الساحة الدولية، بل بشكل أكبر، في مدى العوامل الداخلية:الاقتصاد، التطور العلمي، مستوى التعليم والتعاقد الاجتماعي، وفي الحالة الإسرائيلية بالذات، فإن المركب الأساس مرتبط بمدى الحفاظ على طابعها اليهودي”.

ويضيف: «هذا المركب الأساس من شأنه أن يضعف إذا ما انزلقت إسرائيل نحو واقع ثنائي القومية. والخطر الأمني النابع من هذا الواقع، ظهر في خطاب لرئيس أركان الجيش غادي آيزنكوت، وهو كالتالي: في يهودا والسامرة (الضفة المحتلة) ١٦١ بلدة (مستوطنة). تضم حوالي ٤٠٠ ألف مواطن (مستوطن) داخل مليوني فلسطيني. وهذا التداخل بين الجمهورين يخلق تحديا عملياتيا كبيرا. وهذا صحيح، فكما تمر السنوات، دون ترسيم الحدود الشرقية لإسرائيل، فإن عدد اليهود الذين يسكنون (يستوطنون) خلف الجدار الفاصل أخذ بالازدياد، وهم حاليا حوالي ٨٥ ألفا (مستوطن)، وهذا العدد أكبر بعشرة أضعاف من عدد السكان (المستوطنين) اليهود الذين كانوا في قطاع غزة (حتى صيف العام ٢٠٠٥)، والذين اخلاؤهم ترك في إسرائيل مأساة كبيرة.

«وفي السنوات الخمس الأخيرة، زاد عدد السكان (المستوطنين) خارج الكتل الاستيطانية بمعدل ٣ آلاف إلى ٣٥٠٠ نسمة (مستوطن) سنويا. وكلما تمر السنوات، سيكون من الصعب على أي قائد إسرائيلي أن يخفي هذا الكم الكبير من المستوطنين، من منطقة تعدّ العلاقة الدينية الايديولوجية تجاهها، أكبر بأضعاف مما كان في قطاع غزة». ويضيف التقرير أن هذا الواقع سيخلق صعوبة لا تسعح «بتطبيق حل قائم على حدود متفق عليها بين الشعبين، وبشكل يضمن هوية إسرائيل اليهودية، ويضرب بقاء الأغلبية اليهودية المطلقة في إسرائيل».

التكاثر السكاني في إسرائيل لن «يعوّض» تراجع أعداد اليهود في العالم!

«تقرير “معهد سياسة الشعب اليهودي” يشير إلى تراجع أعداد اليهود في العالم بنصف مليون حتى العام ٢٠٢٠*حتى الآن كان التكاثر الطبيعي لليهود الإسرائيليين أعلى بقليل من تراجع أعداد اليهود في العالم* ما يزال الزواج المختلط العامل الأقوى لهذا التراجع* حوالي ٨٨ ٪ من اليهود في العالم يعيشون في أوطان مستوى المعيشة فيها أعلى من إسرائيل*»

الشابة عن اليهودية والمؤسسات الصهيونية، هو ابتعاد الأهالي عن هذه المؤسسات وعدم ارسال ابنائهم اليها، فمثلا في الولايات المتحدة الاميركية ٧5٪ فقط من اليهود يرسلون ابناءهم إلى مدارس ومؤسسات يهودية، وترتفع هذه النسبة في فرنسا إلى ٤٠٪ وفي بريطانيا إلى ٦٠٪، وتهبط في ألمانيا إلى ٢٠٪، وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى ١٥٪.

وينظر الحركة الصهيونية وإسرائيل، فإن الانخراط في المدارس والمؤسسات اليهودية هو مؤشر ومقدمة لتمسك الأجيال الناشئة بديانتهم، وزعم إثارة هذه التقلعية بشكل مكثف في العقدين الأخيرين، إلا أن كل الأبحاث والاستطلاعات تدل على تراجع مستمر في نسب المنخرطين في هذه المؤسسات.

وتبين في الشهر الماضي أب أن ما يسمى وزارة “الشتات” في الحكومة الإسرائيلية، التي يتولاها وزير التعليم نفتالي بينيت، قد خصصت بقرار من بينيت ذاته، ما يعادل ٦٦ مليون دولار، تصرف على مدى عامين، لوضع برامج تقرب الأميركيان اليهود إلى الديانة اليهودية، وبالتالي إلى الصهيونية، الأمر الذي أثار حفيظة أوساط أميركية يهودية؛ إلا أن المشروع يعكس الأزمة التي تشعر بها الصهيونية، بين أوساط الأجيال الشابة من أبناء الديانة اليهودية في العالم، وبالذات في الولايات المتحدة الأميركية.

وكانت حفيظة الأوساط اليهودية نابعة من أن الوزير بينيت قرر تحويل هذه الميزانية إلى ثلاث تنظيمات دينية متشددة صهيونية. وستكون مهمة هذه المنظمات الانتشار بالأساس في الجامعات الأميركية، وفي دول أخرى في العالم. وادعت الوزارة أن ٢٢ مليون دولار ستدفعها الحكومة الإسرائيلية، في حين أن ٤٤ مليون دولار ستكون من “تبرعات” تنظيمات يهودية صهيونية في العالم.

ويتضح من البرامج التي تعدها المنظمات التي تم تكليفها، أن هدفها ليس فقط التقرب إلى الديانة اليهودية، بل أيضا، وربما أكثر للمشاريع السياسية الصهيونية، ومن أبرزها تعميم المعرفة حول “المرحلة اليهودية”، وتنظيم رحلات مجانية إلى معسكرات اإادة نازية.

وكان التقرير الجديد للمعهد ذاته قد تركّز هذا العام في مسألة الانتماء لدى اليهود الإسرائيليين. وكانت النسبة أعلى بنحوه هائلة عما هو قائم بين يهود العالم، إذ عبّر ٨٨٪ من اليهود الإسرائيليين عن انتمائهم القوي “لشعب اليهودي”، حسب تسمية الاستطلاع والتقرير، بينما قال ١٣٪ إنهم يتفخرون بكونهم يهودا، في حين قال ٩٠٪ إن اليهودية شأن هام بالنسبة لهم في حياتهم اليومية.

[إب جرابيسي]

فشل جميع مخططات نشر السكان اليهود خارج منطقة تل أبيب!

تقارير جديدة، تفاقم الاختناقات المرورية بسبب توزيع السكان ينذر بـ «كارثة»! * شق ١٥٥٥ كيلومترا من الشوارع الجديدة خلال عشر سنوات يفشل في وضع حلول جذرية*



تل أبيب اكتظاظ يستعصي على الحل.

ما زال في إطار المخطط، ولم يخرج إلى حيز التنفيذ، رغم رصد ميزانيات خاصة له. وإلى جانب هدف تطويع جنود الجيش وعائلاتهم في الجنوب، فإن الهدف من إخلاء المعسكرات في منطقة تل أبيب الكبرى، هو تحرير الأراضي لأغراض البناء السكني. وهذا يسري أيضا على مشروع إخلاء المطار الداخلي في مدينة تل أبيب- مطار دوف-، إذ أن المخطط يقضي ببناء ما لا يقل ٥ آلاف وحدة سكنية، ما سيزيد عمليا حالة الاكتظاظ في المدينة.

وما يخلق إسرائيل أكثر ليس الوضع الحالي بل التوقعات بشأن المستقبل. وبحسب أحد المختصين، فإن معدلات النمو الاقتصادي وما يتبعه من مستوى معيشي قريبة من أوروبا، إلا أن معدلات الولادة تنافس المعدلات في الدول الأفريقية والفقيرة. وهذه قضية تكمن فيها أزمة مستقبلية حادة بالنسبة للكيان الإسرائيلي، إذ أن من يرفع معدلات الولادة بين اليهود هم المتدينون المتمزتمون «الحريديم»، حيث يصل معدل الولادة للمرة الواحدة في حدود ٧ ولادات، تليها المرأة من التيار الديني الصهيوني ٥-٦ ولادة، في حين أن معدل الولادة لدى النساء العلمانيات يقل عن ولادتين للام الواحدة.

أما معدل الولادات لدى الأم العربية في إسرائيل فإنه في هبوط مستمر منذ مطلع سنوات التسعين، بفعل تطور المجتمع، ويصل حاليا ٣-٢ ولادة للام الواحدة بالمعدل، ويتجاوز المعدل في صحراء النقب ٥ ولادات، بينما هو في حدود ٣ ولادات في شمال البلاد.

ومرافق عمل في التقنية العالية، مرفقة بامتيازات ضريبية. ولكن كل هذا لم يقنع الأجيال الشابة بالبقاء في تلك المناطق البعيدة عن مركز الحياة العامة، تل أبيب ومنطقتها. وبحسب تقارير سابقة، فإن مدنا أقيمت من أجل أن تكون تجمعات كبرى لليهود تتناقص فيها أعداد اليهود سنويا، وأولها مدينة نتسيرت عيليت، التي باتت فيها نسبة العرب الفعلية ٢٥٪، ولكن في السجلات في حدود ٢٠٪. كما أن نسبة العرب تتزايد في مدينة كرميئيل، الجامعة على أراضي قرى منطقة الشاغور في الجليل الأوسط. وحتى مدينة حيفا لم تعد مدينة تتقنع الشباب اليهود بالبقاء فيها.

وتقول تلك التقارير إن الشبان والشابات ما أن ينهوا الخدمة العسكرية ومن ثم التعليم الجامعي، حتى يتجهون للإقامة الدائمة في منطقة تل أبيب الكبرى، حيث فرص العمل العصرية أكبر، وأيضاً حيث حياة الشباب بلا قيود. ويقيم أعداد كبيرة منهم فعلا في منطقة تل أبيب، بينما في السجل السكاني يقفون حيث عائلاتهم في الشمال والجنوب للاستفادة من الامتيازات الضريبية.

وشجرت الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بعدة مشاريع أخرى لتفرض على السكان اليهود الانتقال إلى الجنوب أساسا، ومن أبرز هذه المشاريع مخطط نقل معسكرات أساسية للجيش الإسرائيلي إلى صحراء النقب، في محاولة لنقل عائلات أعداد كبيرة من جنود الجيش النظامي حتى تصل إلى ٥-٦ ولد ولد للمرأة الواحدة بين السنوات المشروعة الذي أقرته حكومة إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٧.

المرورية، والتركيز على المواصلات العامة، واستخدام شبكة القطارات، والقطار الخفيف داخل المدن الكبرى. ولكن من خلف كل هذا تستسر القضية الأساس: فشل كل المشاريع الإسرائيلية لإقناع اليهود بالانتشار في كافة أنحاء البلاد. الماضي ٢٠١٥، فإن قرابة ٥٠٪ من السكان اليهود يسكنون في منطقة تل أبيب الكبرى، وهي المنطقة الممتدة من مدينة الخضيرة وحتى جنوب مدينة تل أبيب، هؤلاء يشكلون ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة، ويضاف إليهم ١١٪ أي أكثر من ٦٦٠ ألفا، في مدينة القدس والمستوطنات والبلدات المحاذية لها. ويضاف لهذا حوالي ٨٪ من السكان اليهود في منطقة حيفا الكبرى، ما يعني أن ٦٨٪ من السكان اليهود يتركزون في ثلاث مناطق محددة، وغالبيةهم الساحقة جدا في وسط البلاد.

وتشهد مدينة تل أبيب وجوارها حالة الاكتظاظ الأكبر في إسرائيل، فمدينة «بني براك» التي يضاف لها مسألة كونها موطن لليهود المتمزتمين «الحريديم»، يبلغ معدل السكان على كل كيلو متر مربع ٢٤٢ ألف نسمة، تليها غفعاتيم- ١٧٧ ألف نسمة، وبات يام- ١٥٦ ألف نسمة، وولون- ٩٦ ألف نسمة، ورمامات غان- ٩٢ ألف نسمة، وتل أبيب- ٨٣ ألف نسمة. وتقول هذه المعطيات إن الكثافة في منطقة تل أبيب أكثر بـ ٢٥ ضعفا من الكثافة في منطقة الشمال (بالمعدل)، وأكثر بـ ٩٣ ضعفا من الكثافة في صحراء النقب. ففي منطقة الجليل شمالا تصل الكثافة إلى ٣٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع، وفي الجنوب الصحراوي ٨٢ نسمة لكل كيلومتر مربع.

فشل المخططات

تسعى إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ إلى نشر السكان اليهود في كافة أنحاء البلاد. ففي العام ١٩٥٦ جاء دافيد بن غوريون إلى مدينة الناصرة ليعلم عن إقامة مستوطنة نتسيرت عيليت على عشرات الآلاف الدونمات من الأراضي المصادرة من مدينة الناصرة والقرى المجاورة، وفي ذات الوقت أقيمت «مجدال هعيمق» على أنقاض قرية المجدال المدمرة، ولحقا أقيمت مستوطنات صغيرة، وكلها في سبيل اختراق التجمعات العربية الكبرى ليس فقط في منطقة الجليل شمالا بل أيضا في صحراء النقب جنوبا. وقبل ١٥ عاما، بمبادرة من شعومون بيريس، أقيمت وزارة تطوير الجليل والنقب، والتي كان الهدف منها تهويد المنطقتين على ضوء حقيقة أن ٦٠٪ من سكان الشمال عدا حيفا هم من العرب، مقابل ٤٠٪ من سكان منطقة النقب.

ومن أجل تشجيع اليهود على الانتقال إلى منطقتي الشمال والجنوب، طرحت إسرائيل سلسلة من المشاريع على مر السنين، وهذا تضمن فتح مناطق صناعية كبيرة،

الآن بلغ طوله ١٦٧ كيلومترا. وفي المقطع المركزي منه، من منطقة وادي عارة وحتى مخازح منطقتي تل أبيب والقدس، فإنه يشمل ثلاثة مسارات، وفي بعض المقاطع ثمة أربعة مسارات. ولكن كل هذا لا يمنع الاختناقات المرورية فيه في ساعات الصباح والمساء، وهذا يعكس حجم فشل المشروع من حيث الهدف الذي تم شقه لأجله، وهو تقريب منطقتي الشمال والجنوب إلى وسط البلاد، من خلال تقصير مسافة السفر، وبالذات تقصير فترة الوصول إلى مركز البلاد.

ويقول رئيس وحدة أبحاث المواصلات في جامعة تل أبيب د. موشيه غغفوني: «إنهم يشقون الشوارع اعتقادا منهم بأنها ستقلص الاختناقات المرورية ولكن هذا لن يكون. فمهما شقوا شوارع ستبقى مكتظة، وفي ذات الوقت ستزاد مشكلة إيقاف السيارات. واليوم بات واضحا للجميع أن حركة السير في منطقة تل أبيب الكبرى (منطقة غوش دان) يجب أن تكون مرتكزة على المواصلات العامة».

وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإنه سنويا يتم شراء قرابة ربع مليون سيارة، وهذا العدد مرشح لأن يسجل قفزة أكبر في العام الجاري، ما يعني أنه سنويا يزداد عدد السيارات بعد انقاص السيارات البالية، بما بين ١٨٠ إلى ١٩٠ ألف سيارة. وهذا الارتفاع الحاد في كمية السيارات يعود إلى عنصرين بارزين: أولهما كثرة شراء السيارات ذات المحرك الصغير، واستهلاك وقود أقل، وأيضا التنافس الحاد بين شركات تمويل السيارات بقروض مسهلة نسبيا. وثانيا، إن السفر في المواصلات العامة عدا كلفتها، لا يضمن وصولا أسرع إلى العمل، ومنه إلى البيت، وبموجب تقريفة منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، فإن استخدام المواصلات العامة في إسرائيل هو بنسبة ١٠٪ من إجمال تنقلات السكان. مقابل نسبة ٣٥٪ هي معدل الدول الأعضاء في OECD.

لكن هذا الارتفاع الحاد في دخول السيارات الجديدة لا يعني أن إسرائيل في موقع متقدم بين الدول المتطورة، من حيث عدد السيارات نسبة إلى عدد السكان، بل هي في مرتبة متأخرة، فيحسب الإحصائيات الأخيرة، يوجد في إسرائيل حاليا ٣ ملايين سيارة، من بينها ٢,٥ مليون سيارة خاصة، وهذا تقريبا بمعدل ٣٠٠ سيارة لكل ألف مواطن، في حين أن في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يوجد ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ سيارة لكل ألف مواطن. ويضاف إلى هذا أنه في العقد الأخير ارتفعت مسافات سفر السيارات السنوية بنسبة ٢٠٪ عما كانت عليه قبل عشر سنوات. ووفق التقديرات فإن السيارات في إسرائيل تتحرك بمعدل ٥٥ مليار كيلومتر سنويا.

على حافة تفجر سكاني

كل التقارير بهذا الشأن تتضمن تصورات لحلول، في غالبيتها الساحقة تتعلق بكيفية تفكيك الاختناقات

الأول من نوعه:

كتاب إحصائي شامل عن «المجتمع الحريدي» في إسرائيل ٢٠١٦

في التوقعات: في العام ٢٠٥٤ سيتساوى عدد السكان الحريديم وعدد الفلسطينيين مواطني إسرائيل، للمرة الأولى منذ قيام الدولة. ومن تلك السنة فصاعدا سيصبح عدد الحريديم أكبر باستمرار! زرع السكان الحريديم يعيشون حالة انعدام الأمن الغذائي ودخل الفرد الواحد منهم يقل بنحو ٤٧٪ عن دخل الفرد الواحد من الجمهور اليهودي غير الحريدي و٥٨٪ من الحريديم يعيشون «تحت خط الفقر» مقابل ١٠٪ من اليهود غير الحريديم*

المساعدات المالية المتغيرة التي ترصدها الدولة لهذه المؤسسات التعليمية (وهذا مرتبط، بطبيعة الحال، بتكثيرة الائتلاف الحكومي الحاكم وما إذا كانت أحزاب الحريديم جزءا من الائتلاف وجزءا من الحكومة الحاكمة أم لا).

العمالة والبطالة

في العام ٢٠١٥، وللمرة الأولى، وصلت نسبة الرجال الحريديم العاملين إلى ٥٠٪ من مجموع الرجال الحريديم في البلاد. أما نسبة النساء العاملات في المجتمع الحريدي فبلغت ٧٣٪، مقابل ٨١٪ بين النساء اليهوديات من خارج الوسط الحريدي. ويتبين أن التفجيرات في احتياجات الاقتصادات المنزلية لدى الحريديم، مسوية مع السياسات الحكومية الداعمة اقتصاديا. أدت إلى ارتفاع نسبة العمالة في الوسط الحريدي من ٣٦٪ بين الرجال و٥١٪ بين النساء في العام ٢٠٠٣ إلى ٥٠٪ بين الرجال و٧٣٪ بين النساء في العام ٢٠١٥، وهو ارتفاع حاد نسبيا.

الوضع الاقتصادي والفقر

من المعروف أن انتشار الفقر وتأثيره على مستوى المعيشة في المجتمع الحريدي في إسرائيل أكبر بكثير جدا من انتشاره وتأثيره على المجتمع اليهودي غير الحريدي. ومن المعروف، أيضا، أن نسبة الحريديم الذين يعيشون تحت «خط الفقر» أعلى بكثير من نسبتهم العامة في البلاد (النسبة بين المواطنين العرب فقط أعلى منها)، وأعلى، بالطبع، من نسبتهم من بين اليهود غير الحريديم. ٥٨٪ بين الحريديم، مقابل ١٠٪ بين اليهود غير الحريديم. وعلى ضوء ذلك، يعيش نحو ربع السكان الحريديم في حالة انعدام الأمن الغذائي ودخل الفرد الواحد منهم يقل بنحو ٤٧٪ عن دخل الفرد الواحد من الجمهور اليهودي غير الحريدي.

وعلى الرغم من هذا كله، حافظت نسبة الفقر في المجتمع الحريدي على «استقرارها وثباتها» (!) منذ العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم، فلم ترتفع ولم تنخفض، وهو ما يجعل الحريديم ربما يعبرون عن «رضي كبير» من وضعهم الاقتصادي- الاجتماعي، وهو رضى يعادل رضى اليهود غير الحريديم، بينما يزيد بكثير عن رضى مجمل السكان في إسرائيل عاما

مقابل معدل زيادة طبيعية يبلغ ١٪ فقط بين السكان اليهود غير الحريديم.

وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى أن انخفاضات طفيفا يسجل خلال السنوات الأخيرة في معدلات الخصوبة (الإنجاب) بين النساء في الوسط الحريدي: معدل ٦٩ ولد للمرأة الواحدة، في المتوسط، في نهاية ٢٠١٥، مقابل ٧٥ ولد للمرأة الواحدة، في المتوسط، في بداية سنوات الألفين. وتشير توقعات التعداد السكاني في إسرائيل في ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤ (مقابل ١١٪ في نهاية ٢٠١٥)، ثم إلى ١٩٪ في العام ٢٠٢٩ وإلى ٢٧٪ في العام ٢٠٥٩. وفي هذه السنة (٢٠٥٩) يتوقع أن يشكل السكان الحريديم ما نسبته ٣٥٪ من مجموع السكان اليهود في دولة إسرائيل.

ويتوقع أن تواصل نسبة الإنجاب الهبوط في المجتمع الحريدي حتى تصل إلى ٥-٦ ولد للمرأة الواحدة بين السنوات المثيرة في الأمر هنا أن التوقعات تشير إلى أن عدد السكان الحريديم سيتساوى مع عدد الفلسطينيين مواطني إسرائيل في العام ٢٠٥٤، إذ سيبلغ تعداد كل مجموعة منهما نحو ثلاثة ملايين إنسان، ثم يزداد عدد الحريديم ويغزو عدد العرب الفلسطينيين من تلك السنة فصاعدا.

التعليم والثقافة

تتوزع وتتوسع، باستمرار منذ سنوات، ظاهرة توجه الحريديم إلى استكمال دراساتهم الجامعية، على الرغم من أن نسبة مستحقي شهادة الثانوية العامة (البجروت) في مدارس الحريديم الثانوية هي نسبة متدنية جدا، حتى الآن - نحو ١٠٪ فقط من الطلاب الذين ينهون مرحلة التعليم الثانوي (الصف الثاني عشر) يستحقون الحصول على شهادة «البجروت».

وإلى جانب هذا، يزدهر «عالم المدارس والمعاهد الحريدية»، كما يصفها كتاب البحث، إذ أصبح يشمل، حتى نهاية العام ٢٠١٥، نحو ١٠٨ آلاف طالب، ويشير البحث إلى أن وتيرة الزيادة في عدد طلاب المدارس والمعاهد الحريدية تتميز بعدم الثبات خلال السنوات الأخيرة، بل تتغير باستمرار بفعل عوامل مختلفة، من بينها مستوى

أجوبة على الأسئلة المذكورة، من خلال تجميع كل المعطيات عن المجتمع الحريدي في إسرائيل بين دفتي إصدار واحد، وهو ما لم يحصل في إسرائيل من قبل، إطلاقا. فهو يشمل معطيات عن الديموغرافيا الحريدية، أنماط تصويت الحريديم للكنيست، جهاز التعليم الحريدي، أنماط الشغل ومجالاته، معدلات الفقر، مستوى المعيشة وأنماط الحياة، ويشمل الكتاب جميع المعطيات الممددة إلى جانب المعطيات عن الماضي، كي يكون بالإمكان مقارنة المعطيات واستخلاص العبر بشأن وجهات التحول والتطور عبر السنوات.

ويشدد المؤلفون على أن المعلومات الواردة في «الكتاب الإحصائي» تعرض المجتمع الحريدي بوصفه مختلفا متعدد الأوجه يميز، في حالات معينة، بصورة مختلفة تماما عن تلك المرتسمة عنه لدى الجمهور الإسرائيلي عموما. يختلف عن المجتمع الإسرائيلي العام أحيانا ومشابه له في أحيان أخرى. «وفي الإجمال، يمكن القول إن المعلومات تبين أن المجتمع الحريدي هو مجتمع محافظ، لكنه يشهد في الوقت نفسه تحولات وتغيرات سريعة»، وإلى جانب ذلك، هو «مجتمع دينامي ومتنوع، خلافا للفكرة السائدة لدى الجمهور العام في إسرائيل عن أنه «كتلة سوداء» تسود فيه أنماط سلوكية وحياتية واحدة وموحدة».

وليفت مدعو البحث إلى أن «الكتاب الإحصائي عن المجتمع الحريدي» وضع نفسه هدفا يمتثل في مساعدة صناع القرارات، رجال الإعلام والأعمال، الباحثين وكل المهتمين بهذا المجتمع. من الحريديم وغير الحريديم، على التعامل بصورة أفضل مع هذا المجتمع، خاصة وأنه (الكتاب) يشكل أداة حيوية لتقييم الوجهات والسيروترات المختلفة في المجتمع الحريدي.

التوقعات بشأن التعداد السكاني

حتى نهاية العام ٢٠١٥، بلغ تعداد السكان الذين يشكلون «المجتمع الحريدي في إسرائيل» نحو ٩٥٠ ألف نسمة، ما يعني أن ١٠ من بين كل ٩ إسرائيليين هو حريدي، وهذا يعني أن «المجتمع الحريدي» كان يشكل ما نسبته ١١٪ من مجموع السكان في إسرائيل، حتى نهاية ٢٠١٥. وتجمع جميع التقارير والدراسات المختلفة على أن هذه الفئة السكانية ستزداد عددا بوتيرة سريعة، وفق كل التوقعات، وخاصة في المدى المنظور على الأقل. ذلك لأن معدل الزيادة الطبيعية لدى الحريديم هو ٤٪ في السنة،

مجموعات مختلفة جدا ومتمايزة تماما من بعضها بعضا. وحتى مؤسسات الدولة الرسمية، والتي يفترض بها بلورة سياسة خاصة للتعامل مع الحريديم في سياقات عديدة مختلفة، لا تبدل جهدا بسيطا للتعرف عليهم، فلا تعرفهم حق المعرفة ودرجة كافية الأمر الذي يوقعها في أخطاء متكررة في معالجة شؤونهم واحتياجاتهم.

ويرى الكاتبان أنه «إن الأوان لإزاحة الستار وكشف الحقائق كاملة عن الوسط الحريدي، الذي يعادل ما يزيد عن ١١٪ من مجمل السكان في الدولة». ولهذا، جاء «الكتاب الإحصائي عن المجتمع الحريدي» الحالي لعرض الحقائق كما هي، تفسيرها وتحليلها بمهنية موضوعية ودون أي تحيز أو إجحاف... «ما يتيح لنا الخطة المسؤولة الأولى نحو التعرف المطلوب على الجمهور الحريدي».

نقص حاد في المعلومات عن «المجتمع الحريدي»

تلى هذه المقدمة، مقدمة المؤلفين الثلاثة معني البحث (د. غلداد ملاح، د. مايا حوشن ود. لي كاهنر) والتي يشررون في مستهلها إلى أن الاهتمام بالسكان الحريديم يشهد تزايدا مستمرا منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وهو ما تعكسه زيادة الاهتمام الجماهيري والإعلامي بهذه الشريحة السكانية.

ويعيد الباحثون هذا الاهتمام المتزايد إلى الزيادة الديموغرافية السريعة التي حصلت لدى الحريديم بما لها من إسقاطات متعددة الأوجه والمجالات، اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا. ولكن، بالرغم من هذا الاهتمام العام المتزايد، بما يرافقه من نقاش وجوار، يبرز على السطح بقوة نقص المعلومات عن المجتمع الحريدي، سواء في قاعدة بيانات أو في أرشيف معلومات منهجي. والنتيجة، كما يرضاها الباحثون - حالة من عدم الوضوح في أسئلة أساسية ومركزية تتعلق بالمجتمع الحريدي، ابتداء من حجم جهازه التعليمي وانتهاء بمعدلات العمالة والبطالة بين أفرادها، نمط الحياة الحريدي ومشاركة الحريديم في المشاريع الجديدة للخدمة العسكرية والمدنية والتعليم العالي.

وبالاستناد إلى النتيجة المشار إليها آنفا، يأتي هذا «الكتاب الإحصائي»، كما ينوه المؤلفون - بغية توفير

صدر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس» و«معهد القدس لدراسات إسرائيل»، مؤخرا، تقرير شامل هو الأول من نوعه في إسرائيل منذ قيامها تحت عنوان «الكتاب الإحصائي عن المجتمع الحريدي في إسرائيل ٢٠١٦»، وهو ثمرة جهد بحثي مشترك بذله حشد من الباحثين في المعهدين، خصص للمجتمع الحريدي في إسرائيل، إذ يقدم عنه على مدى ٢١٤ صفحة صورة بانورامية تفصيلية في كل مناحي الحياة، راهنا ومستقبلا.

انعزالية حريدية يقلبها تجاهل عام جماهيري ورسما

في البداية، تشير مقدمة المعهدين، راعيي البحث وتأثيري التقرير، والتي يترأسها البروفسور يديديا شستير، نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، ومثير كراوس، مدير «معهد القدس لدراسات إسرائيل»، إلى أن المجتمع الحريدي في إسرائيل اختار أن يقيم «أسوار القداسة» التي تفصل بينه وبين الأجزاء الأخرى من المجتمع الإسرائيلي. والانعزالية الحريدية تشمل كل شيء تقريبا، ليس فقط المعتقدات والأراء المميّزة له وحدها، وإنما تشمل أيضا الجوانب المادية (أماكن السكن الخاصة)، الجوانب التربوية (تيارات تربوية مستقلة ومنهج تدريسي مختلف تماما)، الجوانب الرمزية (الملابس والعادات والميزة)، الجوانب الثقافية (أدب وإعلام خاضع بالحريديم وحدهم)، الجوانب المعيارية (تأدية الفروض والشعائر الدينية بطريقتهم الخاصة)، الجوانب التنظيمية (من حيث المؤسسات والهيئات الخاصة لهم وحدهم)، الجوانب السياسية (قيادات روحية وجزئية - سياسية) وغيرها الكثير.

أما ردة فعل المجتمع الإسرائيلي العام على خيار الحريديم، المتميز بالانعزالية كما ورد، فقد تميزت بالتجاهل والتكرار طيلة سنوات طوال. ولم ينظر المجتمع الإسرائيلي العام إلا قليلا إلى ما وراء «أسوار القداسة» فأغى المجتمع الحريدي من الهماة والواجبات المشتركة للمجتمع كله، مما زاد في انعزاليته وعمقها.

وتؤكد مقدمة مديرَي المعهدين أن هذه الانعزالية جعلت الحريديم «كتابا مغلّقا»، في نظر غالبية الجمهور الإسرائيلي. وكثيرون من بينه يجدون صعوبة في رؤية الفرد الحريدي إنسانا مستقلا وبمعزل عن مجموعته ولا يعرفون، أيضا، تحديد المجموعات الثانوية / الفرعية التي يتكون منها هذا المجتمع الحريدي، رغم كونها

٣٢٢ جنديا في الاحتياط من اليهود الأثيوبيين يعلنون:

لن نخدم في الجيش طالما بقيت العنصرية في إسرائيل «حالة طبيعية»!

«إذا واصلنا الصمت فسوف يطلقون النار علينا غداً!» ومن يعتقد بأن الجيش أكثر قدسية من حريتنا فليواصل تأدية الخدمة!»* بيان الجنود الـ ٣٢٢ يشكل لأحنة اتهام طويلة وتفصيلية ضد دولة إسرائيل ومؤسساتها وسياساتها في كل ما يتعلق بالتعامل مع اليهود الأثيوبيين (الفلاشا) منذ لحظة تهجيرهم إلى إسرائيل وفي شتى مجالات الحياة* مبادرون ونشطاء مركزيون في هذه المجموعة يتحدثون عن خلفياتها وأسبابها وأهدافها*



الأثيوبيون في إسرائيل، العنصرية "العارية" تماما.

الخدمة العسكرية (في الاحتياط)، كما لم يتعرض أي منهم لأية مساعدة لدى سلطات الجيش حتى الآن. لكن المبادرات إلى هذه الخطوة يعبرون عن إدراكهم لابعادها والأثمان المحتملة التي قد يضطرون إلى دفعها، شخصيا. مؤكداً أنهم مستعدون لذلك.

وقال بيمرو: «لن نتوقف مهما كان الثمن الشخصي. بل سنوسع الحملة ونجعلها دولية، بالتوجه إلى عناوين وجهات دولية، لأن مسألة العنصرية والتمييز ضد السود هي مسألة عالمية».

وأضاف باروخ أن بعض ردود الفعل من أبناء الطائفة «المعروفين» كما وصفهم، حاولوا صدهم وردعهم عن هذه الخطوة بالعرض على وتر أن «الجيش هو بقرة مقدسة»؛ وقال: «لكنني أقول لهؤلاء إنني أنا المقدس الأكبر. نحن، كيشر، المقدسون. الجيش أقل قدسية منا. ومن يعتقد بأن الجيش أكثر قدسية من حريتنا، فليواصل تأدية الخدمة العسكرية... ما من شك في أن خطوتنا هذه حادة، استثنائية ومطرقة، ونحن نقوم بها جراء يأسنا من هذا الوضع»!

ومع هذا، يحرص المبادرون إلى هذه الحملة وقادتها على التشديد على أن «رفضنا تأدية الخدمة العسكرية هو رفض مؤقت فحسب، طالما بقيت العنصرية الرسمية المؤسساتية مستمرة ضد اليهود الأثيوبيين». ويضيف هؤلاء: «نحن لا نعترض على أهمية الجيش ولا نشكك بها، لا نحاول إسقاط الحكومة ولا نتعامل بالسياسة، أصلا، وإنما بالاحتجاج الاجتماعي فقط. لا يسار عندنا ولا يمين، رغم أن بين الموقعين نشطاء وأعضاء في أحزاب سياسية مختلفة، من البيت اليهودي وحتى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة».

للشرطة، في مثل هذا الوضع، لا يمكنني الاستمرار في تأدية الخدمة العسكرية».

ويضيف بيمرو: كانت هناك اعتداءات بوليسية عديدة تعرض لها شبان أثيوبيون لكن أحدا من المسؤولين، في أي مستوى أو مجال، لم يحرك ساكنا. بعض الشبان من أبناء الطائفة بادروا إلى تنظيم مظاهرات احتجاج رفعت فيها شعارات جميلة، لكن الجميع بقي ينظر إلينا بكوننا «أثيوبيين هادئين ولطيفين ينفسون غضبهم»، ثم تعود الأمور إلى طبيعتها ولا شيء يتغير. وأنا أتساءل: «أين، إذن، يمكنني إعلاء صرختي الاحتجاجية، بعد، طالما حقوقي تداوس يوميا؟ وهكذا توصلت إلى الجواب: لن أؤدي هذا الواجب ولن أؤدي الخدمة العسكرية الاحتياطية».

ويؤكد بيمرو: «المشكلة أنك تلاحظ، المرة تلو الأخرى وفي كل مكان تقريباً، نظرة الاحتقار والإهمال التي يعتمدها النظام ضدك. أنا أيضا ذهبت وشاركت في المظاهرات. رأيتهم كيف استعدوا مسبقاً لقمعنا في تل أبيب، مزوذين بالخلاعة وقنابل الغاز وكل ما استطاعوا، وكانهم قادمون إلى جبهة حرب، لا إلى مواجهة مواطنين يعبرون عن غضبهم وراهم ومطالبهم. وقد تعرضت أنا شخصياً، أيضا، للعنف البوليسي. رجال الشرطة رشوني بالفلفل ثم أنت «ماحش» (وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة) وأغلقت الملفات بحقهم. وهكذا، وصلنا إلى هذه الخطوة. إن قررنا: لن نصمت بعد اليوم وسنصعد حملتنا الاحتجاجية».

«الجيش أقل قدسية منا نحن البشر»!

منذ بداية انتظامهم، ثم نشر رسالتهم، لم يستعد أي من أفراد المجموعة الـ ٣٢٢ الموقعين حتى الآن لتأدية

عنف الشرطة والتمييز العنصري ضد الأثيوبيين اليهود، بالقول إن «الأبحاث من أنحاء العالم، بدون استثناء، أثبتت أن المهاجرين يرتكبون الجرائم أكثر من غيرهم، ولا يجب أن يكون هذا مفاجئاً!! وهو تصريح أثار غضبا واستياء عارمين بين أبناء الجالية الأثيوبية التي طالب زعماءها وممثلوها باعتذار المفتش العام للشرطة رسميا واستقالته من منصبه!

وقال أفيشاي تسهجون باروخ، أحد النشطاء والمبادرين المركزيين لحملة رفض الخدمة العسكرية هذه، إن الحملة تستقطب آخرين من أبناء الجالية يوميا، زيادة على الذين وقعوا على البيان حتى الآن وبلغ عددهم ٣٢٢ جنديا في الاحتياط. وأضاف: «نحن نفكر الآن في كيفية توسيع نشاطنا ونضالنا ونفحص، أيضا، إمكانية التوجه إلى قنوات دولية»؛ وقال باروخ إن «القشة التي قصمت ظهر البعير، من ناحيتي، كانت حادثة الجندي دماس بيكدا»، وهي الحادثة التي التقطت فيها كاميرات التصوير شريطيا ينهال على شاب أثيوبي بالضرب المبرح وهو ملقى على الأرض في مدينة حولون في نيسان ٢٠١٥، دون أي ذنب اقترفه، ورغم شريط التصوير الواضح، ورغم أن هذه الحادثة فجرت حملة واسعة وعنيفة من الاحتجاجات الجماهيرية من قبل أبناء الطائفة الأثيوبية، إلا أن المستشار القانوني السابق للحكومة، يهودا فاينشطاين، قرر في حزيران ٢٠١٥ إغلاق ملف التحقيق ضد الشرطي المعتدي وعدم تقديم لائحة اتهام بحقته. وذكر باروخ بأنه قبل أسبوع واحد من حادثة الشاب دماس بيكدا وقعت حادثة أخرى في مدينة القدس، إذ تعرض شاب حريدي تجند في الجيش إلى اعتداء تخلله البصق عليه في الشارع. وعندئذ، تجندت قيادة الجيش العليا وطالبت بمعاينة المعتدين على الشاب الحريدي. وقال باروخ: «أقاموا الدنيا في تلك الحادثة ولم يقعدوها، أذكر أنني قلت في نفسي: كل الاحترام أنت ملك للجيش، سيسئون إليك أو يمشون بك، فيهب الجيش ويتدخل. ثم جاءت حادثة دماس، لكن الجميع لا بالصمت المطبق، ثم أغلقوا الملف ضد الشرطي المعتدي. وتتساءل، في قرارة نفسك: ما الفرق بين الشابين؟ ما الفرق بين الحادثتين؟ وماذا أسفعل لو أن مثل هذا حصل لي وأنا أؤدي الخدمة العسكرية في الاحتياط؟ ... حتى البرة العسكرية الرسمية لن نتقذني من أفراد الشرطة أو الجيش»!!

وقال ناشط مركزي آخر، هو جواو بيمرو (٣٠ عاما)، وهو طالب جامعي في كلية الزراعة في الجامعة العبرية - رحوفوت، وخريج وحدة الكوماندوس «ماجلان»: «نريد إيصال صوتنا إلى كل مكان، إلى المؤسسة، إلى السلطة، إلى النظام. لقد كنت عضوا في لجنة بلور (اللجنة لاستئصال العنصرية ضد اليهود المهاجرين من أثيوبيا)، جلست هناك في جلسات ومحادثات كثيرة مع ممثلي وزارات حكومية مختلفة، لكنك ترى بوضوح أن العنصرية من وجهة نظرهم أمر معياري وطبيعي تماما. «طبيعي»، بالضبط كما قال المفتش العام

البنود الأولى التي تصدر لائحة الاتهام هذه، ذلك أن كثيرين من الجنود الموقعين على هذا البيان كانوا قد ناقوا على جلودهم شخصا طعم الاعتداءات والإهانات البوليسية، إبان مشاركتهم في نشاطات الحملة الاحتجاجية المذكورة. حتى أن أحدهم يقول إن «الدعوات إلى رفض الخدمة العسكرية قد بدأت تنطلق من هناك».

ويضيف الرافضون إلى تلك البنود في لائحة الاتهام هذه سلسلة أخرى من الشكاوى، التظلمات والمطالب: ضد مراكز «الاستيعاب» (التي يتم فيها ومن خلالها «استيعاب» اليهود المهجّرين من دول العالم المختلفة إلى إسرائيل، خلال المرحلة الأولى من وصولهم إلى البلاد، ربّما يتم توفير مساكن دائمة لهم)؛ ضد الزام اليهود المهاجرين من أثيوبيا الذين يقادرون «مراكز الاستيعاب» بالانتقال إلى السكن في مناطق معدة لهم خصيصا، لكنها منكوّبة بالجريمة والمجرمين؛ ضد معالجة القضايا الترتيبية للأثيوبيين من خلال قسم استيعاب المهاجرين الجدد «حتى حين يكون الأهل والأولاد من مواليد إسرائيل!» (في كل جسم حكومي هناك «قسم استيعاب» تابع لـ«وزارة الاستيعاب» مسؤول عن الاهتمام بالمهاجرين اليهود من أثيوبيا ومتابعة قضاياهم، حتى لو كانوا مولودين، هم وأهلهم، في إسرائيل، مما يمنع اندماجهم الحقيقي في المجتمع الإسرائيلي ويكرس منظومة الفصل والعزل. وقد تظاهر اليهود الأثيوبيون ضد هذه الأقسام مرارا)؛ ضد المدارس التي ترفض انضمام أطفال واولاد أثيوبيين إليها؛ ضد رفض المؤسسات الصحية المعنية (وخصوصا «بنك الدم») الحصول على تبرعات دم من اليهود الأثيوبيين وإبادة جميع وجبات الدم التي تم جمعها منهم - وهو ما كشف النقاب عنه في تحقيق صحفي نشر في إسرائيل؛ ضد الفصل في المقابر، بحيث يتم دفن اليهود الأثيوبيين في أجزاء خاصة، مفصولة عن قبور اليهود الآخرين، ضد الفصل في «الخدمات الدينية» التي تقدمها المحاكم الدينية (الحاخامية) ومؤسساتها المختلفة.

فحص إمكانيات التوجه إلى قوات دولية!

يؤكد الجنود الأثيوبيون في رسالتهم أنه «لم يبق أمانا خيار آخر. وطالما بقيت العنصرية مسألة طبيعية في هذه الدولة، فلن يكون بإمكاننا مواصلة تأدية الخدمة العسكرية». ويضيفون: «إن واصلنا الصمت، فيستولون النار علينا غدا... ستكون المسألة مسألة وقت فقط، لا أكثر».

والأشخاص المركزيون في مجموعة الرافضين هذه يؤكدون أنهم يعملون على تجنيدها وبلورتها وتركيزها منذ بضعة أسابيع، لكن موعد النشر جاء عفويا تماما، ردا على تصريح المفتش العام للشرطة الإسرائيلية، روني الشيخ، الأخير الذي دافع فيه عن تعرض الشرطة واشتباهاها لليهود من أصل أثيوبي أكثر من سائر المواطنين (اليهود)، وتبريره ذلك، ردا على سؤال حول الاتهامات المتكررة بشأن

«مز أسبوعا فقط منذ نشرنا رسالتنا. لم نصل بعد إلى وضع تم فيه استدعاء أي منا إلى الخدمة العسكرية الاحتياطية. لكنني لا أعتقد أن ثمة بيننا من وقع على العريضة ويوهم نفسه بأنه سيحصل على إعفاء، لسنا سذجاً. نحن ندرك جيدا ما يمكن أن يحصل وسنواجه الأمر، لكننا مؤمنون تماما بما نغفل. ومن ناحيتي الشخصية، على الأقل، فإن الجيش في دولة عنصرية يثير الخوف أكثر بكثير من الدخول إلى السجن على خلفية الرفض الأيديولوجي»!

هذا ما يقوله أفيشاي تسهجون باروخ، وهو سينمائي في الـ ٣٦ من العمر من سكان مدينة الرملة، وأحد الشبان اليهود الأثيوبيين (المواطنين في إسرائيل) الـ ٣٢٢ الذين وقعوا على رسالة يعلنون فيها رفضهم تأدية الخدمة العسكرية (الاحتياطية) في الجيش الإسرائيلي «حيال تراكم أنواع ومظاهر العنصرية ضد أبناء الطائفة الأثيوبية في إسرائيل، من جانب السلطات الرسمية المختلفة في الدولة»!

وكانت الفتاة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي قد كشفت عن رسالة جنود الاحتياط الأثيوبيين (الفلاشا) الـ ٣٢٢ هذه قبل نحو أسبوعين، لكن هذه الرسالة - بما ورد فيها من مضمون حاد جدا - لم تثر أي اهتمام جدي منذ ذلك الوقت، لا في وسائل الإعلام الإسرائيلية ولا لدى السلطات الرسمية المختصة، سواء السياسية أو العسكرية. ويشهد هؤلاء، في مقابلات أجراها معهم حجاب مطر ونشرها على موقع «محادثة محلية» (سيحاه ميكوميت) العبري (يوم ٤٠ أيلول الجاري) على أن «أي شخص من أية مؤسسة لم يتصل بنا ولم يسألنا»!

لائحة اتهام طويلة وتفصيلية

يستهل جنود الاحتياط الأثيوبيون بيانهم (رسالتهم) بالتأكيد: «لم نعد نتحمل استمرار الوضع الذي طالبنا الدولة فيه بمواصلة الالتزام بالعقد الذي يقول إننا مواطنون علينا واجبات، لكن غير متمساكين في الحقوق»! ويبدعون، في ختامه، جميع الجنود الأثيوبيين الذين يؤدون الخدمة الاحتياطية في الجيش إلى الانضمام إليهم في نضالهم هذا «لمقاومة التمييز الممارس ضد الطائفة الأثيوبية».

غير أن الجزء الأكبر والأساس من البيان، الذي لم يظ بتفصيلية إعلامية ملائمة حتى الآن، كما ذكرنا، شكل لائحة اتهام طويلة ومفصلة ضد دولة إسرائيل ومؤسساتها المختلفة بجزيرة سلسلة من السياسات والممارسات التمييزية بحق اليهود المهاجرين من أثيوبيا.

ويتطرق البند الأول من لائحة الاتهام هذه، بطبيعة الحال وبوجه إعلامي شعبي التي نظمها اليهود الفلاشا في إسرائيل خلال الستين الأخرتين، إلى العنف البوليسي المتكرر ضد الأثيوبيين اليهود الذي ترافقه معدلات مرتفعة جدا، نسبيا، من عمليات التحقيق، الاعتقال والإبعاد (من أماكن السكن) التي يتعرض لها شبان أثيوبيون.

ولكن، ليس من قبيل المصادفة أن يحتل هذا الموضوع

خلفية

اليهود الأثيوبيون: تعامل عنصري في جميع المستويات!

العامة في إسرائيل، وفقا لتقرير جرى تقديمه للكنيست في نهاية العام ٢٠١١.

وتتمثل الغالبية العظمى من الأثيوبيين مع اليمين الإسرائيلي، وبضمن ذلك حزب الليكود. وهم يتمتعون مع التصويت لحزب العمل، الذي انبثق من حزب «مباي» الذي حكم إسرائيل حتى العام ١٩٧٧، وذلك بسبب تهجيرهم إلى إسرائيل، ورغم ذلك فإن أول عضو كنيست من أصول أثيوبية، وهو أدنيسو مسالا، انتخب ضمن قائمة حزب العمل. وجرى عشية انتخابات العام ٢٠٠٦ تأسيس حزب أثيوبي، لكنه حصل على ١٤ ألف صوت فقط ولم يتجاوز نسبة الحسم.

ودخل الكنيست عدد قليل جدا من الأثيوبيين، وهم شلومو مولا من حزب كديما، وإبراهام نفوسا من حزب الليكود، وشمعون سولومون وبنيتا نمنو - شاتا من حزب «يش تيتيد» (يوجد مستقبل)، كذلك ضمت قوائم مرشحي معظم الأحزاب الإسرائيلية مرشحين أثيوبيين لكنهم لم ينتخبوا.

وهناك عدد من المنظمات في المجتمع الأثيوبي في إسرائيل وتنشط في عدة مجالات، وأبرزها المنظمات التالية: الرابطة الإسرائيلية من أجل يهود أثيوبيا؛ وهي منظمة اجتماعية تنشط في مواضيع متنوعة، وانبثقت عن الرابطة الأميركية من أجل يهود أثيوبيا، التي نشطت منذ العام ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٩٣.

منظمة «فيدل»: تأسست في العام ١٩٩٦ وتنشط في مجال التربية والتعليم والاندماج الاجتماعي لأبناء الشبيبة الأثيوبيين بواسطة المدارس. وتقوم المنظمة بتفعيل مراكز للشبيبة في أنحاء البلاد وبرامج جماهيرية للأهالي.

منظمة «نصعد معا»: تأسست في العام ٢٠٠٦ وتنشط في مجال التقدم في المجالين القيادي والمعلم.

منظمة «تبكا»: تأسست في العام ١٩٩٩ وهي منظمة قانونية تعمل في مجال الحقوق لصالح المجتمع الأثيوبي.

لجهاز التعليم الحكومي - الديني، و٤٥٪ في جهاز التعليم الحكومي. وتقدم ٨٨٪ من التلاميذ الذي أنهوا الصف الثاني عشر إلى امتحانات البجروت (التوجيهي). بينما هذه النسبة هي ٨٢٪ في مجمل جهاز التعليم العبري، لكن نصف الأثيوبيين الذين تقدموا لامتحانات البجروت استحقوا الحصول على شهادة البجروت، فيما النسبة العامة في جهاز التعليم العبري هي ٦٢٪. ويشير إلى أن نسبة التلاميذ الأثيوبيين الذين يتسربون من المدارس الرسمية هي ٥٠٪، بينما النسبة العامة في جهاز التعليم العبري هي ٥٠٪. ومعطيات التسرب هذه لا تشمل المدارس الدينية الخاصة.

ومعدل الفقر في المجتمع الأثيوبي أعلى منه في المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وتشير المعطيات إلى أن قرابة ٧٠٪ من الأولاد، دون سن ١٨ عاما، هم من عائلات تعيش تحت خط الفقر، كذلك فإن نسبة الطلاق مرتفعة في المجتمع الأثيوبي، و١٨٪ من الأولاد يعيشون في عائلات أحادية الوالدين. وربع الأولاد يعيشون في عائلات مكونة من أكثر من ستة أنفار. كما أن نصف أبناء الشبيبة الأثيوبيين يعيشون في عائلات سن الوالدين فيها أعلى من ٥٥ عاما.

وأظهر بحث نُشر في العام ٢٠١١ أن ٥٣٪ من المشغلين الإسرائيليين يرفضون تشغيل أثيوبيين، وذلك من دون علاقة بمؤهلاتهم. كذلك تبين أن ٧٠٪ من المشغلين يتمتعون عن ترقية الأثيوبيين الذين يعملون لديهم. كذلك أظهر بحث أجري في العام ٢٠١٢ أن العاملين الأثيوبيين يربحون ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ أقل من العاملين العرب. لأن الكثيرين منهم يعملون داخل مجتمعهم الصغير.

وتشير أحدث المعطيات إلى أن حوالي ٥٠٪ من الجنود الأثيوبيين دخلوا إلى السجن أثناء فترة خدمتهم العسكرية. ونسبة الانتحار بين الأثيوبيين أعلى بعشر مرات من النسبة

أن خدمة الإسعاف الأولي الإسرائيلية - "نجمة داوود الحمراء" - أبادت آلاف وجبات الدم بادعاء أنها قد تكون مصابة بجرثومة مرض الإيدز. وقد أثارت هذه القضية غضبا في أوساط الطائفة الأثيوبية وتم تنظيم مظاهرات، خاصة بعد أن أظهرت تحليل أن نسبة ضئيلة للغاية من هذه الوجبات تحتوي على الجرثومة. رغم ذلك، فإن "نجمة داوود الحمراء" ما زالت تحظر تبرعات بالدم من أشخاص من أصول أفريقية.

وهناك قضية ثانية أثّرت في الأعوام الأخيرة وتتعلق بقيام أطباء وممرضات إسرائيليات بحقن النساء الأثيوبيات، من دون علمهن، بمادة "ديبو بروفيرا" لمنع حملهن. خلال تواجدهن في معسكر بانتظار نقلهن إلى إسرائيل. كما أن هذه الممارسات استمرت لفترة محدودة في إسرائيل أيضا. إلى جانب ذلك، يرفض رؤساء سلطات محلية إسرائيلية، استيعاب الأولاد الأثيوبيين في مدارس مدينتهم.

معطيات عامة حول اليهود الأثيوبيين

بلغ عدد السكان من أصل أثيوبي في إسرائيل ١٣٥٥ ألف في نهاية العام ٢٠١٣، وفقا لمعطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في نهاية العام ٢٠١٥. وولد ٨٥٩ ألف بينهم في أثيوبيا و٤٩٦ ألف ولدوا في إسرائيل. وتسكن غالبية الأثيوبيين في منطقتي وسط إسرائيل (٣٨٪) وجنوبها (٢٤٪).

٨٨٪ من الأثيوبيين متزوجون من أثيوبيات، ومعدل سن الزواج في هذا المجتمع ٢٩٦ سنة بين الرجال و٢٦٤ سنة بين النساء، وهو أعلى من معدل الزواج بين اليهود في إسرائيل. وتنجب المرأة الأثيوبية ٢,٨ طفل بينما هذه النسبة ترتفع إلى ٣ أطفال بين اليهود عموما في إسرائيل. ويتعلم ٥١,٣٪ من التلاميذ الأثيوبيين في مدارس تابعة

ولا ينحصر التعامل العنصري مع الطائفة الأثيوبية في الشرطة.

وقال تقرير «هآرتس» إن الأثيوبيين يلقون معاملة عنصرية وإهمالا من جانب الوزارات أيضا. وصرح مسؤولون بأن على الحكومة وضع توجه جديد وشامل تجاه المجتمع الأثيوبي يتجاوز البيروقراطية الموجودة، وعقدت مداوات عديدة حول هذا التوجه بمشاركة منظمات من المجتمع الأثيوبي. وجرت بلورة توصيات وبرامج عمل. لكن جهات شاركت في هذه العملية، قالت إنه بدأ يتعالى نقاش مؤخرا حول الجهة التي ينبغي أن تشرّف على تطبيق السياسة الجديدة. وتبين أن مكتب رئيس الحكومة ووزارة استيعاب الهجرة يتصارعان من أجل الا يتوليا هذه المهمة.

وقال حاخامون أثيوبيون إن الحاخامية الرئيسية في إسرائيل تميز ضدهم وتضطهدهم، وذلك على خلفية لون بشرتهم السوداء فقط، رغم التحذيرات التي واجهوها من أجل أن يتكفوا من نقل عشرات الآلاف من اليهود من أثيوبيا إلى إسرائيل ومن أجل الحفاظ على يهوديتهم ومعتقداتهم في أثيوبيا في الماضي».

وجاء في تقرير نشرته صحيفة "يديעות أحرونوت"، أن الحاخامية الرئيسية قلصت الغالبية العظمى من صلاحيات الحاخامين الأثيوبيين، ومنعهم من موازلة أسط مهامهم، مثل عقد قران عروسين أثيوبيين. وحتى أنها أرغمت بعضهم على إجراء عملية ختان ثانية، ولم تعترف بالختان الذي أجري في أثيوبيا. ويشير إلى أن ختان الذكور هو أمر إلزامي في الديانة اليهودية.

والتعامل العنصري مع الأثيوبيين في إسرائيل لم يتوقف عند هذا الحد.

العام ١٩٩٦ أثّرت قضية "إبادة وجبات الدم" التي تبرع بها

مواطنون أثيوبيون لبنك الدم.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywggg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي